

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي  
للمؤسسة  
دراسة حالة "شركة المساهمة الجودة للنجارة العامة المسيلة"  
"El DJAOUDA مجمع شيشي"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

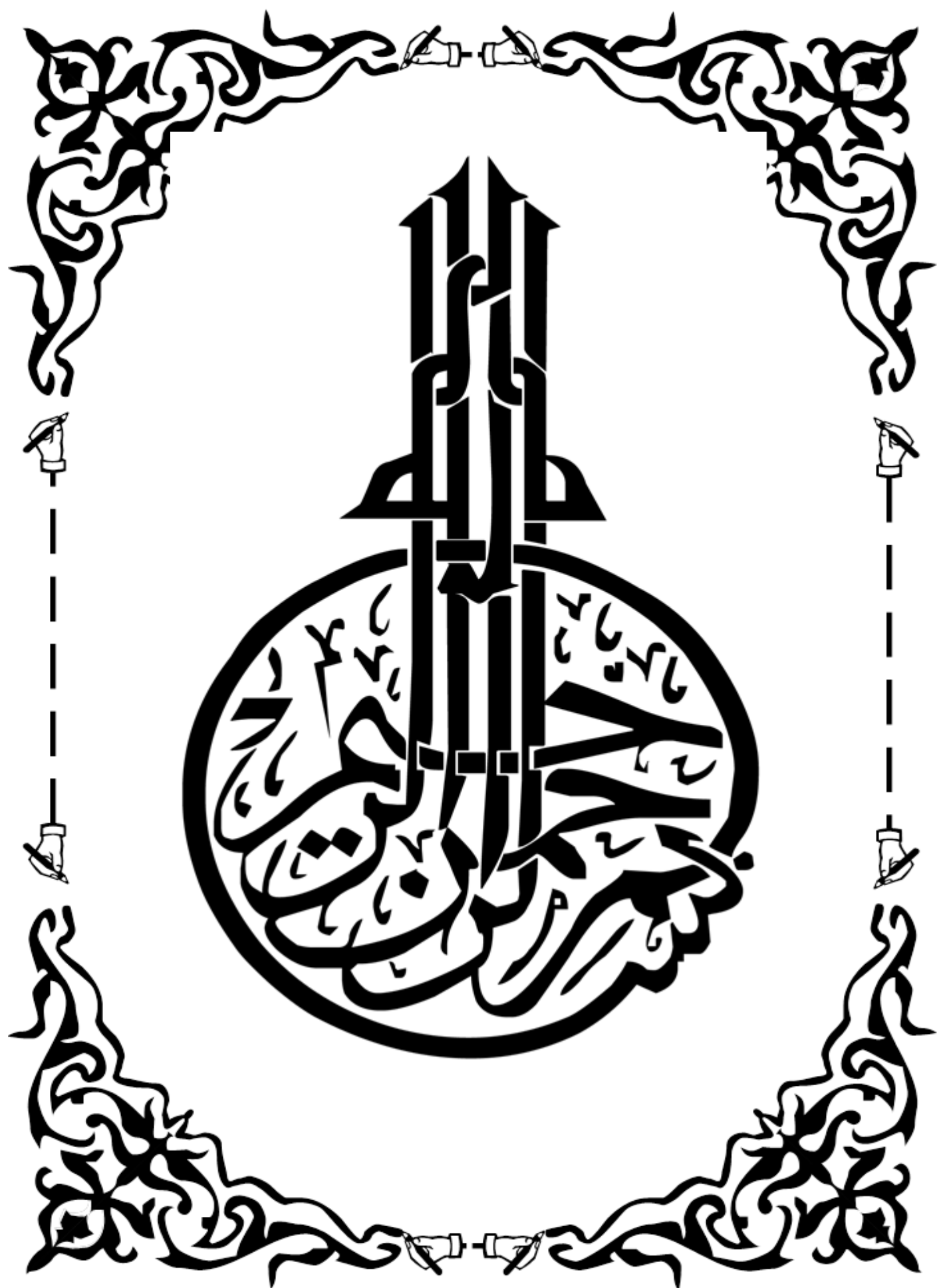
من إعداد الطالبة: عمروش وصال

أمام لجنة المناقشة:

رئيسا	الدرجة العلمية: أستاذ محاضر "أ"	الأستاذ: أيمن زيد
مشرفا ومقررا	الدرجة العلمية: أستاذ محاضر "أ"	الأستاذ: ياسين نذير
ممتحنا	الدرجة العلمية: أستاذ محاضر "أ"	الاستاذ: إلياس شوبار

السنة الجامعية: 2024 / 2023









# إهداء

إلى من كلَّه الله بالهيبة والوقار... إلى من علّمني العطاء بدون انتظار...

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...

أرجو من الله أن يمدّ في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار...

وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...

إلى من أهداني معاني الحب والمودة وغرس في نفسي حبّ التعلّم

**والذي العزيز حفظه الله ورعاه**

إلى معنى الحبّ ومعنى الحنان والتّفاني وبسمة الحياة وسر الوجود.

إلى من كان دعاءها سرّ نجاحي وحنانها بلسم جراحي

**أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها**

إلى من يحتملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي

**إخوتي الأعزاء مريم ولؤي**

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي

زملائي...





# كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقنا لهذا... ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله عزّ وعلا علينا

أما بعد:

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات.

وأخصّ بالذكر الأستاذ المشرف: نذير ياسين

جزاه الله خيراً

إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة...

إلى جميع أساتذة قسم علوم المحاسبة والمالية...

إلى كل طلبة ماستر2 دفعة 2024...

وخاصة الفوج الأول....

أهدي ثمرة جهدي



# الملخص

## الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري يتضمن تحديد المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وتعريف أساليبه وأدواته والنسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي. كما تم إجراء دراسة تطبيقية على شركة المساهمة الجودة للنجارة العامة بالمسيلة El DJAOUDA . أظهرت الدراسة أهمية استخدام التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وفي تحديد نقاط القوة والضعف فيها وكشف الاختلالات المالية وتقديم الحلول المناسبة. كما توصلت الدراسة أيضًا إلى أهمية تطبيق الأساليب والأدوات المالية في تشخيص وتحليل الأداء المالي بشكل دقيق وفعال. كما بينت أهمية استخدام النسب والمؤشرات المالية كأدوات لتقييم العمليات المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية. تعكس النتائج أيضًا أهمية تحليل البيانات المالية بشكل منهجي ودقيق من أجل تحسين أداء الشركة وتحقيق أهدافها المالية.

**الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي؛ القوائم المالية؛ المؤشرات المالية؛ النسب المالية؛ الأداء المالي؛ التقييم المالي؛ المؤسسة دراسة الحالة.

## Abstract:

This study aims to determine the role of financial analysis in evaluating the financial performance of an enterprise. To this end, a theoretical framework has been presented that includes defining the concepts of financial analysis and defining its methods, tools, ratios and financial indicators used to evaluate financial performance. An applied study was also conducted on "El DJAOUDA" in M'sila.

The study demonstrated the importance of using financial analysis to assess an organization's financial position, identify its strengths and weaknesses, detect financial imbalances and provide appropriate solutions. The study also found the importance of applying financial methods and instruments to accurately and effectively diagnose and analyze financial performance. The importance of using financial ratios and indicators as tools for assessing financial operations and making strategic decisions was also demonstrated.

The results also reflect the importance of systematic and accurate analysis of financial statements in order to improve the company's performance and achieve its financial objectives.

**Keywords:** Financial analysis; Financial statements; Financial indicators; Financial ratios; Financial performance; Financial valuation; Foundation Case Study.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
V	إهداء
VI	كلمة شكر
VII	الملخص
VIII	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الاشكال
أ-ط	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتحليل المالي و الأداء المالي</b>	
2	تمهيد
3	<b>المبحث الأول : الأسس النظرية للتحليل المالي</b>
3	المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي
7	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي ومقوماته
8	المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
12	المطلب الرابع: أساليب وأدوات التحليل المالي
15	<b>المبحث الثاني: تحليل نتائج نسب ومؤشرات تقييم الأداء المالي</b>
15	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
19	المطلب الثاني: أساسيات حول النسب المالية
23	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بالنسب المالية
28	المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي
31	خلاصة الفصل

	<b>الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للدراسة</b>
33	تمهيد
34	<b>المبحث الأول :تقديم عام للمؤسسة</b>
35	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وموقعها
35	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة
35	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:
36	<b>المبحث الثاني: نظرة حول نشاط المؤسسة ومعطياتها المالية</b>
36	المطلب الأول : تحليل نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة
45	المطلب الثاني: دراسة فعالية الأداء من خلال مؤشرات التوازن
51	المطلب الثالث: دراسة فعالية الأداء من خلال النسب المالية
56	خلاصة الفصل.
58	الخاتمة
61	المراجع.
	الملاحق.

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
8	يوضح مكونات الميزانية العمومية مرتبة حسب درجة سيولتها من أعلى سيولة إلى أدنى سيولة.	الجدول 01
11	يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة الاقتصادية	الجدول 02
34	يمثل تقديم جانب الأصول للميزانية المالية للسنة المالية 2022	الجدول 03
35	يمثل تقديم جانب الخصوم للميزانية المالية للسنة المالية 2022	الجدول 04
36	يمثل الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2022	الجدول 05
38	يمثل تقديم جانب الأصول للميزانية المالية للسنة المالية 2023	الجدول 06
39	يمثل تقديم جانب الخصوم للميزانية المالية للسنة المالية 2023	الجدول 07
40	يمثل الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2023	الجدول 08
41	يمثل جدول حساب النتائج لسنتي 2022\2023	الجدول 09
43	يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمؤسسة خلال سنتي 2023/2022	الجدول 10
45	يمثل احتياجات رأس المال العامل (BFR) خلال سنتي 2023/2022	الجدول 11
46	يمثل الخزينة الصافية للمؤسسة خلال سنتي 2023/2022	الجدول 12
48	يمثل نسب الربحية خلال سنتي 2023/2022	الجدول 13
50	يمثل نسب السيولة خلال سنتي 2023/2022	الجدول 14
51	يمثل نسب الهيكلة المالية خلال سنتي 2023/2022	الجدول 15

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
37	التمثيل البياني على شكل دائرة نسبية للأصول والخصوم لسنة 2022	الشكل 01
37	يمثل الميزانية الوظيفية لسنة 2022	الشكل 02
40	التمثيل البياني للأصول والخصوم على شكل دائرة نسبية لسنة 2023	الشكل 03
41	يمثل الميزانية الوظيفية لسنة 2023	الشكل 04
44	يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمؤسسة خلال سنتي 2023/2022	الشكل 05
45	يمثل احتياجات رأس المال العامل (BFR) خلال سنتي 2023/2022	الشكل 06
47	يمثل الخزانة الصافية للمؤسسة خلال سنتي 2023/2022	الشكل 07
49	يمثل نسب الربحية خلال سنتي 2023/2022	الشكل 08
50	يمثل نسب السيولة لسنتي 2023/2022	الشكل 09
51	يمثل نسب الهيكل المالية لسنتي 2023/2022	الشكل 10

حقبة



تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية الأبحاث الميدانية، فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، حيث أنها تحتوي على عدة وظائف منها: وظيفة التصنيع، البيع، الموارد البشرية... إلخ، فمن أهم تلك الوظائف الوظيفة المالية، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي وضمان الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة.

ومن بين وظائف الوظيفة المالية "التحليل المالي"، حيث نجد المحلل المالي يقوم بتحليل القوائم المالية والتخطيط واتخاذ القرارات ومقارنتها مع ما هو مخطط، والتحليل المالي هو أفضل أداة للكشف عن أداء المؤسسة. وتشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية المتبعة، ويمكن القول بعبارة أخرى أن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً. فالحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب وأدوات خاصة به وتفسير للقوائم المالية والبيانات المالية الأخرى.

وباعتبار تقييم الأداء هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمشروع (الأصول، المطلوبات، النشاط التشغيلي... إلخ)، للوقوف على درجة التوافق بين هذه العناصر وبالتالي تحدد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، كون أن أهم الأساليب المستخدمة نجد النسب المالية بمجموعاتها الأربعة (السيولة، الربحية، السوق، المديونية... إلخ) والتي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر.

## أولاً: طرح الإشكالية:

من أجل إبراز العلاقة بين أدوات التحليل المالي وتقييم الأداء في المؤسسة، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية

التالية:

"ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي (مؤشرات التوازن - النسب المالية) في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟"

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ماهي أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة من أجل تحسين أدائها المالي؟
- ❖ هل تساهم مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟
- ❖ هل يمكننا الاعتماد على النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟



### ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن إبراز مجموعة من الفرضيات التي اعتمد عليها في الدراسة الحالية والتي تتمثل في:

- ❖ تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية والنسب المالية.
- ❖ تساهم مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ❖ يعتمد التحليل المالي على مجموعة من النسب التي تعطينا صورة عن وضعية المؤسسة.

### ثالثا: أهمية الدراسة:

- ❖ يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة.
- ❖ إبراز أهمية التحليل المالي وذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها ماليا.
- ❖ يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات، بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها.

### رابعا: أهداف الدراسة:

- ❖ التعرف على الأداء المالي للمؤسسة..
- ❖ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.
- ❖ الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.
- ❖ أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي والتي تكمن في إظهار نقاط القوة والضعف لتساعد متخذ القرار في أخذ القرارات الصحيحة.

### خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ طبيعة الموضوع وأهميته " التحليل المالي " بالنسبة للمؤسسة، خاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
- ❖ معرفة كيفية استخدام أساليب التحليل المالي في المؤسسات.
- ❖ الرغبة والميول الشخصي في دراسة التحليل المالي وأهم أدواته لأنه يتدرج ضمن التخصص.
- ❖ توفر المراجع التي تساعد على البحث والدراسة بغية تحقيق أهداف الدراسة.

### سادسا: المنهج المستخدم:

تم الاعتماد في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف الظاهرة موضوع الدراسة خاصة في الدراسة النظرية وذلك بتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وأدواته، بإبراز أسسه النظرية وتحليل نتائج نسب



ومؤشرات تقييم الاداء المالي. والتحليلي في الدراسة التطبيقية بالاعتماد على دراسة حالة وذلك بتحليل المعلومات والوثائق المستخدمة بغرض الفحص والتعمق والمفصل للحالة على أرض الواقع. كل ذلك بالاستعانة بمجموعة من المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

### سابعاً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة التطبيقية دراسة حالة "شركة المساهمة الجودة للنجارة العامة المسيلة" eIDJAOUDA مجمع شيشي "

الحدود الموضوعية: تم الاعتماد على الوثائق المقدّمة من طرف المؤسسة خلال سنتي: 2022-2023.

### ثامناً: الدراسات السابقة:

تمّ عرض الدراسات السابقة المتوفرة من الأحدث إلى الأقدم وهي كالتالي:

#### 1. دراسة عماد جودت نوري، (2021)<sup>1</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إمكانية استخدام المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية والقدرة على الاستمرار في نشاطها مستقبلاً، باستخدام الأدوات الإحصائية الحديثة منها المنهج الكمي التحليلي التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (MAD) وبتحديد نموذجي (Altman Z-score) و (Sherrord) والتي تم إسقاطها على القوائم المالية للوحدة، وكذا إبراز مسؤولية مراقب الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق الدولية باعتماده على المؤشرات المالية الحديثة للتحليل المالي، والكشف عن المخاطر المالية المحتملة التي تؤدي إلى الفشل المالي والإفلاس، وكذلك تحديد أهمية التنبؤ به بالإضافة إلى إجراءات التدقيق الرئيسة المتبعة في التنبؤ بالمخاطر المالية ومدى التزام مراقب الحسابات بمسؤوليته وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570). لتحقيق أهدافها، وتوصلت النتائج إلى أن المؤشرات المالية الحديثة المستخدمة في التحليل تعتبر أداة تساعد مراقب الحسابات والمحللون الماليون لتقييم الأداء المالي ومعرفة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المستقبل المنظور. كما يمكن الاعتماد على المؤشرات المالية الحديثة للكشف عن نقاط القوة والضعف والتنبؤات بالمخاطر المالية المستقبلية للوحدة الاقتصادية من خلال عملية تحليل، بما في ذلك اتخاذ القرار والإجراءات التصحيحية.

<sup>1</sup> - عماد جودت نوري، تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والاستمرار وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570)، رسالة ماجستير نيقوسيا، 2021.



## 2. دراسة سمروود زبيدة، (2020):<sup>2</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء وبعد التطرق الى الجوانب النظرية للموضوع بمختلف زواياه من خلال ماهية التحليل المالي القوائم المالية تقييم الأداء ومؤشراته ومن اجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة ثم دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "روبية" وتوصلت النتائج إلى أنّ التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة ويساعد على تحسين أداء المؤسسة.

## 3. دراسة منير عوادي، (2019-2020):<sup>3</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ولتحقيق هذا الهدف تمّ تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي من خلال التعرف على مختلف اساليبه وأدواته وكذا النسب المئوية والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، إلى جانب القيام بدراسة تطبيقية تمّ من خلالها إسقاط مختلف الأساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية اقتصاديا (مجمع صيدال). من أهم النتائج التي توصلت إليها بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

## 4. دراسة باصور رضوان، (2017-2018):<sup>4</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وإمكانية توظيفها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق ذلك تطرقت إلى منهجية التحليل المالي الحديث التي تتأثر بمعايير المحاسبية الدولية وبخصائص البيانات الواردة في القوائم المالية، كما بينت الأساليب الحديثة والأدوات المتقدمة ذات البعد المالي والأدوات المتقدمة ذات البعد النوعي التي توظف لتقييم الأداء المالي وقدمت منهج التنبؤ به لا سيما حدوث حالة الفشل المالي. وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى أن واقع التحليل المالي في

<sup>2</sup> - سمروود زبيدة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 60 العدد 63، جانفي 2020.

<sup>3</sup> - منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013 - 2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

<sup>4</sup> - باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات - حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.



المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قائم على الاستخدام الفعلي لأسلوب النسب المالية بحيث يبقى التحليل والتفسير يتوقف على الخبرة المهنية والخلفية العلمية للمحلل المالي، وأكدت على أنه من المفيد لتلك المؤسسات إدراج أساليب حديثة وأدوات متقدمة في التحليل ولكن هذا يبقى متوقفاً على عوامل البيئة الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات.

#### 5. دراسة بن خليفة حمزة (2018):<sup>5</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة النظام المحاسبي المالي والرقي به ليتوافق ولو بشكل بسيط مع المعايير المحاسبية الدولية وأهمية المعلومات في القوائم المالية التي تبين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية. وكذا معرفة الأداء للمؤسسات الاقتصادية. وتوصلت النتائج إلى وجوب تحديث النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية ومعالجة المشاكل المحاسبية ذات العلاقة بالاعتراف والقياس والإفصاح لدى إعداد القوائم المالية للمؤسسات في فترة لا تزيد على ثلاث سنوات وكذا زيادة الاهتمام بتطوير النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية من أجل فهم أكبر من طرف المستثمرين وصناع القرار واستخدام بطاقة الأداء المتوازن كنموذج لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية.

#### 6. دراسة حسن سليمان محمد أبو عودة، (2017):<sup>6</sup>

هدفت الدراسة إلى قياس قدرة النسب المالية على تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء الشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال جمع القوائم المالية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية عن الفترة (2011-2015) وتطبيق التحليل المالي الرأسي، والأفقي، والتحليل باستخدام النسب المالية على هذه القوائم، ودراسة أثر مُخرجات هذه النسب على متوسط سعر الإغلاق لسهم مجموعة الاتصالات الفلسطينية - كمؤشر على تحسّن نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء هذه الشركة، بتطبيق الأساليب الإحصائية اللازمة عبر كلا من البرامج الإحصائية التالية SPSS و Eviews وتوصلت النتائج إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية في تحديد سعر الإغلاق للسهم في السوق، أي أنّ استخدام هذه النسب يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين.

<sup>5</sup> - بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر، بسكرة 2018.

<sup>6</sup> - حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2017.



7. دراسة بن دادة، عمر (2017 - 2016):<sup>7</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، باستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية المتمثلة أساساً في مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، والأدوات الحديثة المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، قصد إبراز مختلف الجوانب المتعلقة بتقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم إسقاط ما تم التوصل إليه في الجانب النظري على دراسة تطبيقية لمجمع رياض سطيف خلال مرحلتين من الدراسة، الأولى من سنة 1998 إلى غاية 2002، وهي المرحلة التي كان فيها المجمع عضو في بورصة الجزائر، والمرحلة الثانية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، وهي المرحلة التي تلت خروج المجمع من بورصة الجزائر، وهذا لأخذ كامل المتغيرات التي يمكن أن تحدث بعين الاعتبار ضف إلى ذلك تنوع الهيكل المالي للمجمع الذي يساعد على إجراء الدراسة.

8. دراسة فهد راشد مسعود الهاجري، (2016):<sup>8</sup>

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والبالغ عددها ثلاث شركات هي (شركة زين، شركة فيفا، شركة أور يدو) باعتبارها عينة الدراسة وحسب البيانات المنشورة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة من عام (2010 - 2014). باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي وبين الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. وتوصلت الدراسة الى ان هناك أثر إيجابي لنسب ومؤشرات التحليل المالي المتمثلة بـ (نسبة السيولة النقدية ونسبة النشاط ونسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي) على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. كما تبين أن التحليل المالي يعتبر أداة مهمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة سواء من حيث التمويل الداخلي والخارجي أو التوسع في العمل وغيرها من القرارات الأخرى.

9. دراسة محمود عزت اللحام ، (2016):<sup>9</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي، بتصميم استبانة وزعت على الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في محافظة نابلس، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل

<sup>7</sup> - بن دادة، عمر، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع الرياض-سطيف- رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، 2016-2017.

<sup>8</sup> - فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة ال البيت، 2016.

<sup>9</sup> - محمود عزت اللحام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة، العدد التاسع والاربعون، 2016.



بيانات الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التحليل المالي ضروري جداً، وأن التحليل المالي يساهم في تنفيذ الخطط طويلة، وقصيرة المدى بدقة عالية.

## 10. دراسة عادل نايف خالد المطيري ، (2015)<sup>10</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت والبالغ عددها 180 شركة، أما عينة الدراسة فتم اختيارها من المديرين الماليين في هذه الشركات وتكونت من (143) مستجيباً. وتوصلت الدراسة إلى وجود إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشرات (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. وتبين أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي، قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع.

## تقييم الدراسات السابقة :

لقد تمّ الاستفادة من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري وتحديد المراجع المستخدمة وتكوين فكرة شاملة عن موضوع الدراسة التي تتمثل في دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

كما توجد أوجه شبه وأوجه اختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تتمثل فيما يلي:

### ✓ أوجه الشبه: كل الدراسات تتشابه فيما بينها فيما يلي:

- كل الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي.
- معظم الدراسات تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- تتشابه مع دراسة منير عوادي (2019-2020) و دراسة سمروود زبيدة (2020) وبن خليفة حمزة (2018) حسن سليمان محمد أبو عودة، (2017)، بن دادة، عمر (2017 - 2016) في الأهداف.

### ✓ أوجه الاختلاف: اختلفت الدراسات على الدراسة الحالية فيما يلي:

ركزت دراسة عماد جودت نوري (2021) على الأدوات الإحصائية الحديثة منها على المنهج الكمي التحليلي التمييزي الخطي مُتعدد المتغيرات (MAD) وبتحديد أنموذجي (Altman Z-score) و (Sherrord) والتي تم إسقاطها على القوائم المالية للوحدة وكذا دراسة باصور رضوان (2017-2018) في استخدام التحليل المالي الحديث. ودراسة فهد

10 - عادل نايف خالد المطيري، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)، رسالة ماجستير في المحاسبة، الكويت، 2015.



راشد مسعود الهاجري (2016) باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي وبين الأداء المالي والمحاسبي للشركة ودراسة محمود عزت اللحام (2016) في تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات ودراسة عادل نايف خالد المطيري (2015) في الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات بينما ركزت الدراسة الحالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

### تاسعا: هيكل الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات ومن أجل الوصول إلى نتائج الدراسة تم القيام بتقسيم خطة الدراسة على النحو الآتي:

- **الفصل الأول** تم تناول الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والأداء المالي، وذلك بتحديد المفاهيم حول عموميات عن التحليل المالي من خلال ذكر كل ما له علاقة بهذا الموضوع.
- أما فيما يخص **الفصل الثاني** فقد تضمن الإطار التطبيقي للدراسة بذكر المؤسسة ميدان الدراسة "دراسة حالة شركة المساهمة الجودة للتجارة العامة المسيلة El DJAOUDA " ثم محاولة تطبيق بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي على القوائم المالية التي تم الحصول عليها من طرف المؤسسة محل الدراسة والتي من خلالها يتم الوصول إلى بعض النتائج.

الفصل الأول  
الإطار المفاهيمي للتحليل المالي  
والأداء المالي



## تمهيد:

يحتل التحليل المالي بمجموعة شاملة من المفاهيم والأدوات والتقنيات التي تستخدم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة كما يعتبر جزءاً أساسياً من عملية اتخاذ القرار في أي منظمة، حيث يساعد على فهم النتائج المالية والاقتصادية للشركة وتقدير قدرتها على تحقيق الأهداف المالية والتنافسية. ويشمل دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات العديد من الجوانب الهامة، منها تحليل القوائم المالية من خلال قائمة الدخل والميزانية العمومية، حتى يمكن للشركات فهم النتائج المالية الحالية والسابقة وتقدير الأداء المالي العام للشركة. وكذا تحليل النسب المالية للشركات مثل نسب الربحية والسيولة والدين والتي تعطي صورة مفصلة عن صحة وقوة الشركة من الناحية المالية.

ومنه يبرز دور التحليل المالي عموماً في تقييم أداء المؤسسات حتى يساعد على فهم وتحليل النتائج المالية والاقتصادية للشركة ويوفر الأدوات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة وضمان الاستدامة والنمو المستقبلي للمؤسسة. وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال ما يتم معالجته في هذا الفصل.



### المبحث الأول: الأسس النظرية للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أداة أساسية في فهم وتقييم أداء الشركات وتوجيه القرارات الاستثمارية. يستند هذا التحليل على العديد من الأطر النظرية والمفاهيم التي تساعد في تحليل البيانات المالية وفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة. يهدف الإطار المفاهيمي للتحليل المالي إلى توفير منهجية دقيقة ومنظمة لتحليل البيانات المالية واستخلاص النتائج الهامة التي يمكن أن تساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركات.

### المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي:

#### 1. مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو ترتيب للبيانات المالية المنشورة بواسطة المنشأة، وتحويلها من صورتها الاجمالية المطلقة إلى الصورة الحسابية، يتم من خلالها ابراز الأهمية النسبية لبنودها المتنوعة، وبيان اتجاهاتها، والعلاقات القائمة بينها، وذلك بغرض معرفة الحالة المالية لتلك المنشأة، من حيث القوة والضعف المالي، خلال فترة معينة أو في زمن معين.

#### يقوم المحلل المالي في الواقع بدورين رئيسيين هما:

- الدور الفني الذي يتم من خلاله استعمال المبادئ الرياضية والمالية والمعرفية لاحتساب النسب المالية وإعادة صياغة المعلومات بشكل مفهوم، ومقارنة المعلومات المستخرجة مع ما هو متوقع، ومع ما هو في المنشأة الأولى.
- الدور التفسيري الذي يتم من خلاله فهم وتفسير النتائج الفنية، وذلك بالاستعانة بالمعلومات المتاحة من المنشأة، من حيث الشكل القانوني والملكية والإدارة وطبيعة النشاط والمنافسة بالاستعانة بالظروف المحيطة بالمنشأة من حيث خصائص الصناعة التي تنتمي إليها، ومركز المنشأة منها والسوق الذي تعمل فيه والقدرة على التكيف والنظم الحكومية التي تعمل في نطاقها.<sup>1</sup>

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة واتجاهات تطوره مستقبلاً لمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل. فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد الفاتح البشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر لجامعات، مصر، 2014، ص124.

<sup>2</sup> - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، (ب س)، ص 21.



تمّ تعريف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي بهدف تقييم أدائه من زوايا عديدة بغرض تحديد جوانب الفترة والضعف ومن ثمّ استفادة الأطراف المعنية من المعلومات التي يوفرها التحليل الرشيد لاتخاذ قراراتهم.<sup>1</sup>

هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.<sup>2</sup>

### 2. أهداف التحليل المالي:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة.
- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعية.
- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء. إلا أنّها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي يركز بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة.<sup>3</sup>

### 3. أهمية التحليل المالي:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.

<sup>1</sup> - أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص62.

<sup>2</sup> - فهمي مصطفى، الشيخ التحليل المالي، ط2، SME Financial، رام الله فلسطين، 2008، ص2.

<sup>3</sup> - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر، 2010، ص 55



- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة<sup>1</sup>.

### 4. أغراض التحليل المالي:

إنّ الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المنشأة من نقاط مختلفة تنسجم وأهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عوناً في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ويمكننا بشكل عام تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
- تقييم الأداء للإدارة والاقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.
- دراسة وتقييم ربحية المنشأة.
- دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة).
- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة.
- دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (ال فشل المالي)<sup>2</sup>.

### 5. أنواع التحليل المالي:

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي الأول يسمى تحليل الاتجاهات أو التحليل الأفقي، وهو يعني بدراسة النسب المالية لشركة معينة عبر عدد من السنوات، والثاني يسمى التحليل المالي بالنسب، ويعني بدراسة العلاقات بين البنود المترابطة في القوائم المالية، ليعبر عنها بطريقة إحصائية ملائمة.

#### 5.1. تحليل الاتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن

<sup>1</sup> - فهمي مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص 3.

<sup>2</sup> - منير شاكر محمد إسماعيل، إسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط 1، مطبعة الطليعة، عمان، 2000، ص 22.



اتجاهاتها المستقبلية. ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليلي المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس<sup>1</sup>.

### 5. 2. التحليل المالي للنسب:

يعتبر هذا الأسلوب مرادفاً للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معاً بعلاقة سببية. وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها.

وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات وأوجه نشاطاتها المختلفة. ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي:

- نسبة السيولة وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- نسب الربحية وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح، مثل نسبة هامش والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم.
- نسب الرفع المالي وتستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.
- نسب النشاط وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية وأصولها المختلفة مثل معدل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينين، والفترة النقدية.
- نسب السوق ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ومن الأمثلة عليها القيمة السوقية إلى العائد، والقيمة السوقية إلى الدفترية، ربع السهم، والقيمة السوقية إلى التدفق النقدي، وعائد الاحتفاظ بالسهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - فهمي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 4.

<sup>2</sup> - فهمي مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص 8 - 9.



## 6. جوانب التحليل المالي:

نجد نوعين وهما:

1. 6. التحليل العمودي: وتتضمن تحليل البنود المكونة للمشروع خلال نفس الوقت وبيان أدوات التحليل المستخدمة ومقارنتها والاستنتاج دون أخذ أي اعتبار للزمن في التحليل.

2. 6. التحليل الأفقي: ويأخذ الزمن في التحليل والتقييم المالي أي دراسة البنود المالية للمشاريع القائمة وتوقعاتها من خلال السلسلة الزمنية ويتم تحليلها ومقارنتها والاستنتاج ثم وضع التنبؤات أو التوقعات للفترات الزمنية القادمة<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: معايير التحليل المالي ومقوماته

### 1. المعايير المعتمدة في التحليل المالي:

من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لعكس المعلومة المناسبة وتحقيق أهداف التحليل، لذا لبد من القائم بعملية التحليل من اعتماد معايير للحكم على كفاءة نتائج التحليل ومن المعايير الشائعة استخدام هي على وفق الآتي:

- المعيار المطلق وقياس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة. ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هو معيار نسبة التداول، ومعيار نسبة السيولة السرية.
- معيار الصناعة ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة. كما يمكن أن يكون معيار على المستوى النوعي للصناعة. عادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها.
- المعيار المستهدف، إذ تعد الإدارة مسبقاً ضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي<sup>2</sup>.
- المعيار التاريخي، إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة أو لسنة أساس. وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعاليات الشركة.

### 2. مقومات التحليل المالي:

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:

<sup>1</sup> - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر، 2010، ص 56.

<sup>2</sup> - عدنان تايه العيمى، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، 2007، ص 21-22.



- التّحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تمثل القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال الشركة. وتخضع هذه القوائم للفحص والتدقيق لأغراض التحليل والوقوف على واقع الأنشطة والفعاليات. ومن هذه القوائم:

#### 1. الميزانية العمومية:

تعكس الميزانية العمومية المركز المالي للشركة في نقطة زمنية محددة، وفي الغالب الأعم تكون سنة مالية واحدة. فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها. وتحتوي الميزانية على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات وفق الملكية). إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار القصيرة الأجل (الموجودات المتداولة) وطويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمديونية (المطلوبات المتداولة والطويلة الأجل) أو التمويل الممتلك (حق الملكية). ومن خلال فحص وتحليل البيانات الواردة في الميزانية العمومية يمكن مدى سلامة المركز المالي للشركة. والجدول رقم (01) يوضح مكونات الميزانية العمومية مرتبة حسب درجة سيولتها من أعلى سيولة إلى أدنى سيولة.

<sup>1</sup> - فهمي مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص 9-10.



جدول رقم (01): يوضح مكونات الميزانية العمومية مرتبة حسب درجة سيولتها من أعلى سيولة إلى أدنى سيولة.

الأصول (الموجودات)	الخصوم (المطلوبات) وحق الملكية
<u>الأصول المتداولة</u>	<u>الخصوم المتداولة</u>
نقد	دائنون (الذمم الدائنة)
أوراق مالية قصيرة الاجل	أوراق الدفع
الذمم (الحسابات) المدينة	مستحقات أخرى
المخزون السلعي	<u>الخصوم طويلة الاجل</u>
أخرى	قروض طويلة الاجل بفائدة
<u>الأصول الثابتة</u>	أسهم ممتازة
المباني، الآلات والمعدات، الأثاث	<u>حق الملكية</u>
شهرة المحل	راس المال المدفوع (أسهم عادية)
( مخصص الاهتلاك)	الاحتياطات والارباح المحتجزة
إجمالي الأصول = الخصوم + حق الملكية	

## 2. كشف الدخل:

تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات والمصروفات، أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال الشركة (ربح أو خسارة). تعد قائمة الدخل بطريقة توضح جميع إيرادات الشركة وما يقابلها من نفقات وكلف. سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للشركة أو/ وأنشطة أخرى تحقق إيرادات للشركة. يمكن الاستدلال من كشف الدخل على حجم الأرباح المحتجزة ونسبة توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية<sup>1</sup>.

## 3. الميزانية الوظيفية

تعتبر الميزانية الوظيفية صورة مالية توضح الرؤية للمحلل المالي من المنظور الوظيفي حيث تبين الموارد والاستخدامات حسب مستويات الوظائف الأساسية للمؤسسة، حيث تقوم الميزانية الوظيفية على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال.

<sup>1</sup> - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، 2007، ص 14 - 15.



### 3.1.3 مكونات الميزانية الوظيفية:

تتكون الميزانية الوظيفية من العناصر الآتية<sup>1</sup>:

#### 3.1.1.3 الأصول:

تقيم عناصر الأصول في الميزانية الوظيفية بالقيمة الإجمالية، وتشتمل على العناصر الآتية:

أ. الاستخدامات الثابتة: تتمثل في الأصول غير الجارية وتشمل على: (التثبيتات المعنوية والعينية والمالية).

ب. الأصول المتداولة: تتمثل في مختلف عناصر وحسابات الأصول الجارية، وتشتمل على العناصر الآتية:

← أصول متداولة للاستغلال: هي أصول جارية مرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة الاقتصادية وتضم: (المخزونات الزبائن والحسابات الملحقة الرسم على القيمة المضافة محصل، الأعباء المقيدة سلفاً للاستغلال التسبيقات والمدفوعات على الحساب).

← أصول متداولة خارج الاستغلال: هي أصول جارية لا تتعلق بنشاط الاستغلال العادي للمؤسسة الاقتصادية وتضم: (القيم المنقولة للتوظيف، الأعباء المقيدة سلفاً خارج نشاط الاستغلال، المجمع الشركاء، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة، العاملون والحسابات المرتبطة).

← خزينة الأصول: تضم خزينة الأصول مجموعة من العناصر، والتي تسمى بالموجودات النقدية مثل: البنوك الحسابات الجارية الصندوق... الخ.

#### 3.1.2.3 الخصوم:

تضم الخصوم كل الموارد المالية الداخلية والخارجية الثابتة والمتداولة في المؤسسة الاقتصادية وتشتمل على العناصر الآتية:

أ. الموارد الثابتة: تمثل مصادر التمويل الدائمة، وتشتمل على العناصر الآتية:

← الموارد الخاصة: وتشتمل على: (رؤوس الأموال الخاصة الاحتياطات والأرباح المحتجزة، مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة).

← الديون المالية: هي الديون المتوسطة وطويلة الأجل مثل: افتراضات لدى مؤسسات القرض... الخ.

ب. الخصوم المتداولة: تتمثل في الخصوم الجارية في المؤسسة الاقتصادية وتظم كل الديون والالتزامات المالية قصيرة الأجل، وتشتمل على العناصر الآتية:

<sup>1</sup> - هادي خالد، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، ط1، درا البدر للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص161، 162.



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ الإطار المفاهيمي للتحويل المالي والأداء المالي

← الخصوم المتداولة للاستغلال: تتمثل الخصوم المتداولة للاستغلال في الديون غير المالية المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة الاقتصادية، وتشتمل على العناصر الآتية: (موردو المخزونات، التسيقات المستلمة المستخدمون والحسابات الملحقة الرسم على القيمة المضافة محصل، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة، الديون الجبائية والاجتماعية الرسوم على رقم الأعمال الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة).

← الخصوم المتداولة خارج الاستغلال: تعبّر الخصوم المتداولة خارج الاستغلال عن الديون غير المالية والتي لا تتعلق بنشاط الاستغلال العادي للمؤسسة الاقتصادية، وتشتمل على العناصر الآتية: (موردو التثبيتات الضرائب على النتائج المنتوجات المعاينة مسبقا خارج الاستغلال المجمع الشركاء، الديون المدينة الأخرى).

ت. خزينة الخصوم: تمثل خزينة الخصوم عنصر من عناصر الخصوم في الميزانية الوظيفية، والتي تعرف باسم الخزينة السالبة للمؤسسة الاقتصادية، وتشمل عمليات السحب على المكشوف مثل المساهمات البنكية الجارية، سلفات مصرفية جارية تسيقات.

يتم إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة الاقتصادية انطلاقا من مجاميع كتل الأصول والخصوم وفق الشكل الآتي:

جدول رقم (02): يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة الاقتصادية

الاصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
استخدامات ثابتة	.....	...	موارد ثابتة	.....	...
			موارد خاصة	.....	...
			ديون مالية	.....	...
أصول متداولة	.....	...	خصوم متداولة	.....	...
للاستغلال	.....	...	للاستغلال	.....	...
خارج الاستغلال	.....	...	خارج الاستغلال	.....	...
خزينة الأصول	.....	...	خزينة الخصوم	.....	...
مجموع الاصول	.....	100	مجموع الخصوم	.....	100

المصدر: هادي خالد، المرجع السابق، ص 162.



### المطلب الرابع: أساليب وأدوات التحليل المالي

#### 1. أساليب التحليل المالي:

##### 1.1. أسلوب التحليل الرأسي:

ويسمى أيضاً بالتحليل العمودي ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعاداً لأثر التغيرات المفاجئة<sup>1</sup>.

وعادة ما يتّصف هذا النوع من التحليل بالسكون وعليه فإنه يساعد في تقييم أداء المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف وجوانب القوة ولكنه يظل بحاجة إلى أن يدعم بتحليلات أخرى.

وفيما يتعلق بالميزانية العمومية، فإن التحليل الرأسي لها يسمى بـ (الميزانية العمومية المثوية) أو الميزانية ذات الحجم الاقتصادي بسبب تقليص حجمها من أرقام مطلقة إلى أجزاء المئة الواحدة.

أما بالنسبة للتحليل الرأسي لقائمة الدخل، فإنه يسمى بكشف الدخل النسبي أو كشف الدخل ذي الحجم الاقتصادي بسبب تقليص حجم قائمة الدخل من أرقام مطلقة إلى أجزاء المئة الواحدة. ويساعد التحليل المالي الرأسي إلى تقديم جملة مزايا للمحلل المالي ولإدارة المنشأة منها:

- تركيزه على المدة المالية موضع البحث.
- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب له.
- في حالة التحليل الرأسي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية تلك عبر الزمن ودراسة مسببات وآثار هذا التبدل، مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة.
- كما يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمنشأة ما، مع منشآت مقارنة في الاختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 56.



وعلى وفق هذا المقصود يمكن القول أن التحليل الرأسي هو منهج أو أسلوب في التحليل المالي، يساعد المحلل المالي في تقييم الأداء الإداري<sup>1</sup>.

### 1. 2. أسلوب التحليل الأفقي:

وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنييتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصاناً، وبمعنى آخر فإن التحليل الأفقي يتابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصاناً بمرور الزمن ولهذا فإن شكل التحليل هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلاً، مثل مقارنة التغير في صافي الربح، أو في قيم الموجودات المتداولة على مدار سنتين مثلاً، ولهذا هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات، مبلغ أي فقرة أو بند من الحسابات الختامية في سنة الأساس يساوي 100%. وعلى أساسه تقاس تقلبات تلك الفقرة في الفترات التالية، كما يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية، حيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية سابقة أو فترات سابقة، مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، وهو بهذه الصورة من المقارنة يمكن أن يكون أسلوب أعمق في تقييم الأداء الإداري أكثر من عملية الاختصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة، والذي يجهزه التحليل الرأسي.

وبشكل عام، فإن التحليل الأفقي يساعد في:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود الحسابات الختامية موضوع الدراسة وعبر الزمن.
- يقيم إنجازات ونشاط المنشأة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها<sup>2</sup>.

### 2. أدوات التحليل المالي

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها على المدير المالي للمؤسسة أن يستعمل الأدوات التحليلية المثالية التي تمكن من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية الأدوات التالية:

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 57.

<sup>2</sup> - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 60.



2. 1. الميزانية (قائمة المركز المالي): تصف الميزانية بوظيفة مفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصفة مفصلة على الأقل الأصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الأصول<sup>1</sup>:

أ. الأصول: تتمثل في التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات الأصول الضريبية، الزبائن والمدينين، الآخرون والأصول الأخرى المماثلة، كذلك خزينة الأصول الإيجابية ومعادلة الخزينة الإيجابية.

ب. الخصوم: تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمديد رأس المال الصادر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن قائمة الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبية، المردودات للأعباء وللخصوم المماثلة وفي الأخير خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

2. 2. جدول النتائج: حساب النتائج هو بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة<sup>2</sup>.

2. 3. جدول سيولة الخزينة: يقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها.

- التدفقات التي تولد الأنشطة العملية (عمليات سحب الأموال عن اقتناء وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم وبيئة الأموال الخاصة أو القروض).

- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كل على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملية والتمويل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25 مارس 2009، العدد 19، ص 2.

<sup>2</sup> - ناصر دادي عدنون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، المحمدية، العاصمة، الجزائر، 2001، ص 11.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 24-26.



### المبحث الثاني: تحليل نتائج نسب ومؤشرات تقييم الأداء المالي

إن التحليل المالي أسلوب في غاية الأهمية، ويتف بدقة كبيرة عند استخدامه في تقييم الأداء بل أن ممارسته يعد وسيلة مهمة لتقييم الأداء وبالذات الاداء المالي في منشأة الاعمال.

#### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

بعد الأداء مفهوما شمولياً وهاماً بالنسبة لجميع منشأة الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح في ومناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول إن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم.<sup>1</sup>

إن تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

#### 1- تعريف الأداء المالي:

تعددت تعاريفه بسبب تطور مفهوم الوظيفة المالية ونظرة كل طرف لهذه الوظيفة ولأهدافها، إلى جانب تطور النظرية المالية وتحديث المؤشرات المحاسبية للأداء إلى مؤشرات اقتصادية ومالية أكثر عمقا ودلالة. يعرف على أنه الهدف النهائي للمؤسسة ويمثل مستوى النجاح في تحقيق الأهداف، فالأداء الجيد يمثل النتيجة النهائية للإنجاز الكفاء.<sup>2</sup>

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الاعمال، حيث أنه يركز على استخدام مؤشرات مالية القياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم

1 - حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 81.

2 - مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 198.



في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

ومما سبق فإن الأداء المالي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.<sup>1</sup>

### 2- العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي:

#### ❖ الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات واما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الادوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

#### ❖ المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الادارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملاءمة المعلومات لاتخاذها وأسلوب الادارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء. حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة

<sup>1</sup> - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45.



الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الادارية والمالية واعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

### ❖ التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقاً للواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعتها أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب ان التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموازنة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.<sup>1</sup>

### ❖ الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركات حيث إن زيادة الحجم فان عملية ادارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وإيجاباً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وان سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد اجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت ان العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.<sup>2</sup>

### 3- تقييم الأداء المالي:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب. الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها منشآت الأعمال قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المنشأة

<sup>1</sup> - محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص 49، 50.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 51.



ونموها وتطورها وذلك باستغلال الأمثل لتلك الموارد تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب الحياة لمنشأة الأعمال ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس وتحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها.<sup>1</sup>

مما تقدم يمكن الاستنتاج عملية التقييم، إن تحققت سوف تضمن تحقيق الأهداف الآتية:

- يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة وبالتالي فهو اشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المنشأة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل.
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة الأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنياً في المنشأة من مدة لأخرى ومكانياً بالنسبة للمنشآت المماثلة.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من اجل النهوض بأدائها.
- إن تقويم الأداء يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.<sup>2</sup>

#### 4- خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 85.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب الدهراوي، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 1990، ص 112، 113.



- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أساسيات حول النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم، ويمكن تعريف النسبة المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر أو عدة عناصر أخرى). ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية، ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.<sup>2</sup>

#### 1. تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف ونسوق منها التعريفات التالية:

- النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.
- النسبة المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عناصر أخرى)، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري.
- النسبة المالية هي عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً.

هذا ويمكن التعبير عن النسب المالية في أشكال وصيغ مختلفة يمكن أن نوجزها بما يلي:

- أ. النسب التقليدية أو النمطية، والتي يمكن الحصول عليها ببساطة من خلال قسمة رقم على رقم آخر كما هو الحال عند قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة والحصول على 1:2 أو 1:1 ... الخ.

<sup>1</sup> - محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص 51، 52.

<sup>2</sup> - منير شاكر محمد إسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص 52.



ب. المعدلات أو ما يعرف بمعدلات الدورات (Turn Over Ratios): وهي النسبة بين حقيقتين عدديتين خلال

فترة من الزمن ويعبر عنها بالمرات كما هو الحال في معدلات دوران المخزون ودوران الذمم المدينة.

ت. النسب المئوية: وهي نسب يتم التعبير فيها عن العلاقة بين بندين مئوياً كالعلاقة بين مجمل الربح والمبيعات وصافي الربح والمبيعات ... الخ<sup>1</sup>.

وتعتبر النسب المالية علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء

نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.

### 2. محتوى المعلومات للنسب المالية:

تقدم النسب المالية معلومات عن الشركة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة ومهاراتها ومراكز الربحية كون أن قيمها النسبية تُعد على أساس المعلومات المفصح عنها بالتقارير المحاسبية التي هي الأخرى غنية بالأحداث ذات القيمة الاقتصادية التي تعزز من ثقة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي من جانب، وتساهم في تحسين قدرات التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتضييق الفجوة مع تنبؤات الإدارة وبشكل يضمن الاستجابة المتوازنة لنتائج تحليل النسب المالية. أي بمعنى تعظيم محتوى المعلومات للتقارير المالية.

لقد أسندت العديد من الدراسات التطبيقية القدرة التنبؤية للنسب المالية ومحتواها للمعلومات وقدمت أدلة قوية على أن النسب المالية تستخدم كأداة تخطيط. فعلى سبيل المثال قدم (Bearer) في عام 1970 أدلة على أن للنسب المالية لها تأثير على سوق الأسهم، وربما على تقييم الأسهم العادية نفسها عندما قام بالبحث في الربط بين مقاييس المخاطرة المحسوبة على أساس السوق ومقاييس المخاطرة المحاسبية وإثبات قوة الربط دلاً على أن المعلومات المالية للشركة تنعكس بالأسعار الحالية السوقية لأسهم الشركة. كما قام الباحث نفسه في اختبار قدرة النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات وذلك عام 1966، واستخدامها في تدرج نوعية السندات والقروض. كما استخدم (Bearer, Moyer, Altman) نماذج الانحدار والتحليل التمييزي أثبتوا من خلالها فاعلية النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركة.<sup>2</sup>

### 3. أهمية النسب المالية:

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية:

- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.

<sup>1</sup> - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، ص 127، 128.

<sup>2</sup> - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 77، 78.



- قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد الميزانيات التقديرية.
- قياس الفعالية الكلية للشركة ومستوى أدائها.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

ولتحقيق هذه الجوانب يجب أن يتوفر بالنسب المالية الآتي:

- أن تكون النسب المالية قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة.
- أن تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما.

❖ أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية:

❖ تتفاوت أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وذلك وفق الغرض من استخدام هذه النسبة، وقد تم تقسيم الأهمية من وجهة نظر المستخدمين الى الآتي:

❖ الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المقرضين: حيث إن هؤلاء المستخدمين يهتمون بثلاث أنواع من النسب المالية وهي بالترتيب نسب النشاط ثم نسب السيولة ثم نسب الربحية، مثل نسبة الديون الى حقوق الملكية ونسبة تغطية التكاليف الثابتة ونسبة تغطية الفوائد المدينة.

❖ الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المستثمرين: حيث إن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب القيمة السوقية ثم نسب السيولة، مثل نسبة عائد السهم العادي ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة حافة صافي الربح.

❖ الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المحللين الماليين: حيث إن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب النشاط ثم نسب السيولة.<sup>1</sup>

#### 4. تصنيف النسب المالية:

تصنف النسب المالية في خمسة مجاميع رئيسة، وكل مجموعة تؤشر أداءً معيناً للشركة وعلى وفق الآتي:

<sup>1</sup> - محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص 54-56.



### 4. 1. مجموعة السيولة:

مؤشرات هذه المجموعة دالة لملاءة الشركة في الأجل القصير، ويقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءة الفنية ومضمونها أن الشركة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض الشركة إلى مخاطر السيولة. لذلك إن ملاءة الشركة من عدمه يُعد مقياساً مناسباً وحقيقياً لمخاطر السيولة.

### 4. 2. مجموعة النشاط

مؤشرات هذه المجموعة دالة لمدى كفاءة استخدام الموجودات. أي بمعنى كفاءة الدينار المستثمر في تحقيق دينار واحد من صافي المبيعات، لذلك رقم المبيعات ينسب إلى كل عنصر من عناصر الموجودات. وعليه فإن المقياس المناسب لها هو الدوران الذي يكون هو الآخر مؤشراً للمخاطرة. هذا بجانب استخدام رقم المبيعات مقياساً لزمن النشاط.

### 4. 3. مجموعة الرافعة المالية:

يقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها. لذلك مؤشرات دالة لملاءة الشركة في الأجل الطويل، أي احتمالية نكول الشركة وعجزها عن تسديد ديونها. كما أن مؤشرات مقياساً مناسباً للمخاطر المالية وعليه فإن الاستخدام المفرط للرافعة المالية قد يجعل الشركة أمام عدم ملاءة حقيقية ومضمونها أن القيمة السوقية الموجودات الشركة غير كافية للوفاء بالتزاماتها المالية عند التصفية. ونظراً لارتباط الرفع المالي بالمخاطرة المالية<sup>1</sup>.

### 4. 4. مجموعة الربحية:

تعتبر الربحية هدف أساسي، وأمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. لذا نجد أن جهداً كبيراً يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن. وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية. وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، أن الشركة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح بعض الأمثلة على نسب الربحية هامش صافي

<sup>1</sup> - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 79، 80.



الربح ومجمل الربح، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين والعائد على رأس المال المستثمر وصافي ربح السهم.

### 4. 5. مجموعة السوق:

تعتبر نسب السوق مؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وكمثال على هذه النسب نذكر: القيمة السوقية إلى العائد، القيمة السوقية إلى الدفترية، ربح السهم، القيمة السوقية إلى التدفق النقدي، وعائد الاحتفاظ بالسهم<sup>1</sup>. وهي النسب التي يسعى إلى استخراجها المتعاملين في أسواق المال والبورصات بهدف التعرف على خيارات الاستثمار المتاحة.

### المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بالنسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم أساليب التحليل ومن أكثرها شيوعاً، مع العلم أن هناك فرق واضح بين التحليل المالي باستخدام النسب المالية والتحليل المالي لأن الأخير هو أشمل من مجرد تحليل للقوائم المالية.

#### 1. تحليل نسب ومؤشرات السيولة:

هي مجموعة من النسب تعكس الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية على المدى القصير في التاريخ المحدد، حيث تقيس هذه النسبة الأصول الجارية مقارنة بالخصوم الجارية<sup>2</sup>، وتعتبر السيولة واحدة من أهم النسب والمؤشرات التي يهتم بها المحلل المالي والأطراف الأخرى، سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وتقاس نسبة السيولة من خلال مجموعة من المؤشرات منها ما يلي<sup>3</sup>:

1.1. نسبة التداول: وهذه النسبة تسمى أيضاً بنسبة السيولة العامة وتعبّر عن درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم

الجارية، فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت سيولة المؤسسة مرتفعة وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول الجارية} \div \text{الخصوم الجارية}) \times 100$$

1. 2. نسب التمويل: سوف نحاول التطرق إلى أهم أنواع نسب التمويل:

1. 2. 1. نسبة التمويل الخاص: ويتم حساب هذه وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{الاستخدامات الثابتة})$$

<sup>1</sup> - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 41.

<sup>2</sup> - Michel Blanchett, **Ratios financiers et outils connexes**, Université du Québec en Outaouais, Canada, 2012, p11.

<sup>3</sup> - ميلود بوشنقى، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 37-38.



1. 2. 2. نسبة التمويل الدائم: ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الموارد الثابتة} \div \text{الاستخدامات الثابتة})$$

3.1. نسب الربحية:

1.3.1. معدل العائد على الأصول: ويقاس كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراتها

في الأصول أي مدى قدرة الدينار المستثمر في الأصول على توليد الأرباح. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الأرباح} \div \text{اجمالي الأصول}$$

2.3.1. معدل العائد على حقوق الملكية: يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الذي يبين مدى ربحية المؤسسة

بالنسبة للأموال المملوكة من طرف المساهمين ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الأرباح} \div \text{اجمالي حقوق الملكية}$$

3.3.1. معدل العائد على المبيعات: يحسب بالعلاقة

$$\text{معدل العائد على المبيعات} = \text{صافي الأرباح} \div \text{المبيعات}$$

4.1. نسب السيولة: هي مجموعة من النسب تعكس الوضعية المالية للمؤسسة على المدى القصير، أي مدى قدرة

المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير، وتقاس نسب السيولة من خلال المؤشرات التالية:

1.4.1. نسب السيولة العامة: تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسب السيولة العامة} = \text{الأصول المتداولة} \div \text{الخصوم المتداولة}$$

2.4.1. نسب السيولة السريعة: تحسب بالعلاقة الآتية

$$\text{نسب السيولة السريعة} = (\text{الزبائن} + \text{المتاحات}) \div \text{الخصوم المتداولة}$$

3.4.1. نسب السيولة الجاهزة: تحسب كما يلي

$$\text{نسب السيولة الجاهزة} = \text{المتاحات} \div \text{الخصوم المتداولة}$$

2. تحليل نسب ومؤشرات النشاط:

تقيس لنا نسب ومؤشرات النشاط مدى كفاءة إدارة المؤسسة الاقتصادية في توزيع مواردها المالية لمتاحة على مختلف

بنود الأصول المتداولة والثابتة، وفي نفس السياق مدى كفاءتها في استخدام الأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع

والخدمات، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات والأرباح، لذلك يطلق عليها البعض نسب إدارة الأصول أو

الموجودات، وتقوم نسب ومؤشرات تحليل النشاط للمؤسسة الاقتصادية على أساس التوازن بين صافي المبيعات ومختلف



أنواع الموجودات من بضاعة ومدنين وموجودات ثابتة، والكشف عن أي خلل وانحراف قد يطرا على هذا التوازن واتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب لإعادة وضع الأمور في نصابها، وتنقسم نسب ومؤشرات النشاط الى عدة مجموعات وكل مجموعة تشكل عدد من النسب نذكر أهمها كما يأتي:

### 2.1.1. معدلات دوران المخزون:

تحرص إدارة المؤسسة الاقتصادية في تحديد حجم الاستثمار الأمثل في مختلف عناصر المخزون فزيادة الاستثمار في المخزون أكثر من مستوى النشاط يعتبر استثمار بعائد صفري كما انه يعرض هذه المؤسسة إلى مخاطر انخفاض في مستوى أسعار المواد، وتنقسم معدلات دوران المخزون الى عدة تقسيمات نذكر أهمها فيم يأتي<sup>1</sup>

#### 2.1.1.1. متوسط المخزون:

يعبر متوسط المخزون عن قيمة المخزون الذي يتواجد بصفة عادية في مخازن المؤسسة الاقتصادية.

#### 2.1.1.2. معدل دوران المخزون:

يعبر معدل دوران المخزون عن عدد المرات التي يتجدد فيها مخزون المؤسسة الاقتصادية من البضائع والمواد والمنتجات بصفة منتظمة خلال السنة المالية، ويجب مقارنته مع مؤسسات مماثلة في نفس القطاع، هذا ويشير انخفاض معدل الدوران إلى انخفاض نسبة المبيعات، وبالتالي تراكم المخزون السلعي.

يقيس لنا معدل دوران المخزون في المؤسسة الاقتصادية مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون في هذه المؤسسة، كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس بالعكس، وهذا مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون في المؤسسة قيد الدراسة<sup>2</sup>.

#### 2.1.1.3. مدة تصريف المخزون:

تعبّر لنا مدة تصريف المخزون في المؤسسة الاقتصادية عن المدة الزمنية اللازمة لبيع وتصريف متوسط مخزون هذه المؤسسة، وتختلف من مؤسسة لأخرى، وأيضا من قطاع لآخر<sup>3</sup>.

يشير انخفاض فترة الاحتفاظ بالمخزون إلى ارتفاع مبيعات الشركة، مما يدعم السيولة والربحية في المؤسسة نظرا لما توفره من نقد، بافتراض أن كل عملية بيع سوف تضمن ربحا جديدا للمؤسسة، أما ارتفاع فترة الاحتفاظ بالمخزون فيكشف

<sup>1</sup> - فهمي مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص 62.

<sup>2</sup> - محمد مطر، المرجع السابق، ص 36

<sup>3</sup> - فهمي مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص 62



الدوران البطيء للمخزون على احتمال وجود مخزون راكد كما يعبر عن عدم تمكن الوحدة من تشغيل أموالها التشغيل الجيد لان الدوران البطيء يدل على تجميد الأموال المستخدمة في المخزون لفترة طويلة<sup>1</sup>.

### 2. 2. معدل دوران الحسابات المدينة:

يشير وجود الحسابات المدينة المثلة في الزبائن وأوراق القبض في الميزانية إلى اعتماد المؤسسة لسياسة البيع المؤجل على الحساب كواقع تجاري يجب التكيف معه حيث تهتم المؤسسة بتحديد عدد ونوعية الزبائن الذين تتعامل معهم، وكذا تواريخ تحصيل ديونهم.

### 2. 2. 1. معدل دوران الزبائن:

يقيس لنا قدرة المشروع على تحصيل ذمه المدينة من حسابات مدينة على زبائن المؤسسة، كما تبين كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعالية سياسة الائتمان والتحصيل، وتمثل عدد المرات التي تتجدد فيها حقوق المؤسسة على الزبائن من خلال عمليات بيع البضائع والمنتجات على الحساب خلال السنة<sup>2</sup>.

### 2. 2. 2. المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن:

هي الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز<sup>3</sup>، فكلما زاد معدل دوران الزبائن انخفض متوسط فترة التحصيل، يعتبر هذا مؤشرا جيدا والعكس صحيح<sup>4</sup>.

### 2. 3. معدل دوران الذمم الدائنة:

يشير وجود الحسابات الدائنة الممثلة في الموردون وأوراق الدفع في الميزانية إلى اعتماد المؤسسة في تمويل المخزون على سياسة الشراء على الحساب، حيث تسعى إلى تنويع مصادر التمويل من خلال التعامل مع العديد من الموردين للحصول على أفضل البضائع والمواد وبأقل سعر ممكن وبأيسر الشروط التجارية.

### 2. 3. 1. معدل دوران الموردون:

يمثل معدل دوران الموردون عدد المرات التي تتجدد فيها ديون المؤسسة تجاه الموردين من خلال عمليات شراء البضائع والمواد الأولية واللوازم والتموينات الأخرى على الحساب خلال السنة المالية.

1 - وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص 53

2 - خالد هادي، المرجع السابق، ص 172.

3 - حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 151.

4 - محمد مطر، المرجع السابق، ص 187.



### 2. 3. 2. المدة المتوسطة لتحصيل ديون الموردون:

تمثل المهلة الزمنية التي تستفيد منها المؤسسة لتسديد ما عليها من ديون للموردين. إذا طالت مدة التسديد للموردين فذلك يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل يبقى متاحا للاستخدام أمام المؤسسة الاقتصادية وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال في هذه المؤسسة، فكلما كانت مدة التسديد للموردين أطول كان ذلك أفضل لها.

### 2. 4. 2. معدل دوران الأصول المتداولة:

تبين هذه النسبة مدى تأثير الأصول المتداولة على المبيعات، ومدى قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات وارتفاع هذا المعدل يعتبر شيء إيجابي<sup>1</sup>.

إن انخفاض معدل الدوران يعني سوء استغلال للأصول المتداولة، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة<sup>2</sup>.

### 2. 4. 1. معدل دوران مجموع الأصول

تلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها، وتعتبر من أشمل مقاييس الكفاءة بحكم كونها مؤشرا لقدرة الموجودات على تحقيق المبيعات<sup>3</sup>، وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات وليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدلات الدوران لدى مختلف المؤسسات، بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية ونوعية المنتج وكذلك درجة الكثافة الرأسمالية، فإذا وجد معدل عام للصناعة فإنه يمكن مقارنة نسب المؤسسة بالمعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لقياس حجم المبيعات التي يتولد عن كل دينار من قيمة الأصول، وليس هناك معدل نمطي لهذه النسبة في جميع المنشآت فهو يختلف من صناعة لأخرى، ويمكن مقارنة معدل المؤسسة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - فيصل السعيدة، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، ط 1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 140.

<sup>2</sup> - رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي، ط 4، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 161.

<sup>3</sup> - فيصل محمود الشواورة، المرجع السابق، ص 313.

<sup>4</sup> - محمد مطر، المرجع السابق، ص 184.



### 2. 4. 2. معدل دوران الأصول الثابتة:

يشير هذا المعدل إلى استراتيجية التسعير، حيث أن هوامش الربح العالية تميل إلى تحقيق معدلات منخفضة، بينما يرتفع معدل الدوران مع هوامش الربح المنخفضة، وغالبا ما تستخدم هذه النسبة لتقييم كفاءة الشركات الصناعية عندما تقوم بعمليات شراء واسعة لزيادة أو تحديث خطوط الإنتاج، حيث يقوم المحلل عادة بمتابعة هذه النسبة في السنوات التالية لمعرفة جدوى تلك الاستثمارات<sup>1</sup>.

### 3. 4. 2. معدل دوران صافي رأس المال العامل:

إنّ الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل تسمى صافي رأس المال العامل الذي يحقق لدائني المشروع نسبة الأمان التي تتمتع بها الالتزامات الجارية، ويستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة استخدام رأس المال العامل لتوليد المبيعات، حيث يتم تحديد عدد مرات استخداماته خلال فترة زمنية معينة لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء المخزون السلعي وتحويلها إلى مبيعات، وكلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف صافي المبيعات بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة مما يتيح إمكانية أكبر لزيادة السيولة النقدية ومضاعفة الأرباح.

### المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي

تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي يهدف إلى فهم صحة واستقرار الشركة أو المؤسسة من الناحية المالية. تتضمن هذه المؤشرات عدة عناصر تعكس التوازن بين مختلف الجوانب المالية للشركة، مما يمكن من تقييم الأداء بشكل شامل.

### 1. التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG:

#### 1. 1. تعريف رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي مول عن طريق الموارد الثابتة<sup>2</sup>.

#### 1. 2. دلالاته:

انطلاقا من قاعدة التوازن الوظيفي التي تقتضي بأن الموارد الثابتة تكون كافية لتمويل الاستخدامات الثابتة فإن

مبلغ رأس المال العامل الصافي الإجمالي يبين احترام هذه القاعدة، ومن حيث المبدأ يجب أن يكون موجبا.

<sup>1</sup> - وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص 59.

<sup>2</sup> - العازي محمد، التسيير المالي والمحاسبي، الديون الوطني للمطبوعة الجزائر، 2012-2013، ص 171.



### 3. 1. حسابه:

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي انطلاقاً من كتل الميزانية الوظيفية إما عن طريق الجزء الأعلى منها أو عن طريق الجزء الأسفل منها.

أ- حسابه من أعلى الميزانية الوظيفية:

رأس المال العامل الصافي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

ب- حسابه من أسفل الميزانية الوظيفية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.<sup>1</sup>

### 4. 1. تفسيره:

- يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشراً على الأمان المالي للمؤسسة ويفسر حسب إشارته كما يلي:
  - إذا كان  $(FRNG > 0)$  أي موجبا، فهذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا مبدئياً يعطي أماناً للمؤسسة. ما يعني أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل.
  - إذا كان  $(FRNG < 0)$  أي سالبا، فهذا يعني أن جزء من الاستخدامات الثابتة تم تمويله بالموارد المتداولة (الديون قصيرة الأجل) وهذا يخالف قاعدة التوازن الوظيفي مما يجعل المؤسسة في خطر مالي.
  - إذا كان  $(FRNG = 0)$  أي معدوماً، وهذا يعني أن الموارد الثابتة مولت فقط الاستخدامات الثابتة. أما الأصول فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

### 2. هيكلة رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يمكن التمييز بين مكونين لرأس المال العامل الصافي الإجمالي وهما:

### 1. 2. احتياجات رأس المال العامل (BFR)

#### 2. 1. 1. تعريفه:

هو الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال ويمثل العجز في تمويل الأصول المتداولة خارج الخزينة بواسطة الخصوم المتداولة خارج الخزينة.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 172.



2.1.2. دلالتة:

إن احتياجات رأس المال العامل تنشأ عن الفوارق الزمنية التي توجد بين عمليات الشراء والبيع وعمليات التسويات المتعلقة بها، إن عناصر الأصول المتداولة تؤدي إلى نشوء احتياجات إلى التمويل، بينما الديون المتداولة تؤدي إلى نشوء موارد تمويل، في كثير من الأحيان تكون الاحتياجات إلى التمويل تفوق موارد التمويل في هذه الحالة العجز يتم تمويله عن طريق رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

2.1.3. حسابه:

يحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة  
احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال  
وخارج الاستغلال.<sup>1</sup>

2.1.4. تفسيره:

- إذا كان  $(BFR < 0)$  في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة اقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح.
- إذا كان  $(BFR = 0)$  معناه ان موارد الدورة = احتياجات الدورة.

2.2. الخزينة الصافية:

2.2.1. تعريف الخزينة الصافية:

هي الفائض المتبقي من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل.

2.2.2. دلالتها:

الخزينة الصافية تسمح بالتعديل أو التسوية بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل.

2.2.3. حسابها:

تحسب الخزينة الصافية بطريقتين هما:

الخزينة الصافية = رأس المال الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

$$TN = FRNG - BFR$$

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

<sup>1</sup> - العازي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 173.



### خلاصة الفصل

ختاماً، يمكن القول أنّ دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة له أهمية كبيرة، حيث يساعد على فهم وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتحديد نقاط القوة والضعف في عملياتها المالية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على البيانات الدقيقة المستخرجة من هذا التحليل.

ولذلك، يجب على الشركات والمؤسسات الاهتمام بالتحليل المالي وتطبيقه بشكل دوري، لضمان تحسين أداءها وتحقيق الأهداف المالية المنشودة. وعلى الجانب الآخر، يحتاج المحلل المالي إلى الالتزام بالدقة والموضوعية في تقييم أداء المؤسسة، وتقديم التوصيات والتوجيهات التي تساهم في تحسين الأداء وضمان استدامة العملية التشغيلية. في النهاية، يمكن القول إن التحليل المالي يعتبر عاملاً أساسياً في تحسين أداء المؤسسة وضمان استمراريتها في السوق، ولذلك يجب أن يكون من أولويات الشركات لتحقيق النجاح والاستدامة.

**الفصل الثاني**  
**الجانب التطبيقي**



### تمهيد

على اعتبار أنّ تحليل البيانات المالية هو عملية تقييم وتحليل الأداء المالي للمؤسسة من خلال استخدام البيانات المالية الخاصة بها مثل البيانات الدورية المالية والتقارير المالية.

حيث تهدف الدراسة التطبيقية لحالة المؤسسة "شركة المساهمة الجودة للتجارة العامة المسيلة" EIDJAOUDA "مجمع شيشي" إلى تحليل دور التحليل المالي في تقييم أدائها من خلال تحليل عناصر البيانات المالية مثل حساب النتائج: الأصول، والخصوم. كما يمكن استخدام تحليل النسب المالية مثل نسب الربحية والسيولة لقياس أداء المؤسسة المالي. كما يمكن أن تتضمن الدراسة التطبيقية تحليل حالة مالية للمؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة. حيث يمكن الاستنتاج من التحليل المالي الناتج عن الدراسة التطبيقية توجيهات وتوصيات لتحسين أداء المؤسسة وزيادة ربحيتها وفعاليتها عملياتها المالية. وبناءً على ذلك، يمكن للمؤسسة اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية.

لذا سنقوم من خلال هذا الفصل بإسقاط مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي وطرق المعالجة التي تعرضنا لها في الجانب النظري على التقارير المالية للشركة في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من أجل التعرف بشكل ميداني على مدى مساهمة أساليب وأدوات التحليل المالي في تقييم الاداء المالي لهذه الشركة، وعليه؛ سيتم من خلال هذا الفصل اختبار الفرضيات عن طريق تحليل البيانات المقدمة من قبل المؤسسة وتفسيرها ومناقشتها في ضوء ما ستقصر عنه النتائج.



### المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة

ستتطرق في هذا المبحث إلى أهم النقاط المتعلقة بنشأة وتطور المجمع، وكذا وحداته وفروعه، أهدافه، وأيضا إلقاء نظرة عامة حول نشاطه. بهدف الإحاطة بالموضوع، وتحديد مختلف جوانب الدراسة تم القيام بدراسة حالة شركة المساهمة الجودة للتجارة العامة المسيلة " SPA EI DJAOUDA " مجمع شيشي " لها تحديات مستقبلية في مجال التنمية.

### المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وموقعها

#### أولا: التعريف بالمؤسسة:

هي شركة متخصصة في صناعة الأبواب والمطابخ والأثاث المكتبي والمنزلي. يطمح المجمع الذي يعتبر فاعلا أساسيا وأداة لتحقيق السياسة الوطنية في مجال الصناعات، إلى تعزيز مكانته في السوق حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيات الحديثة والابتكارات. كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته وضمان ديمومته، وتعتبر الجودة في استراتيجية المؤسسة. حيث تواصل الشركة تطورها في السوق الجزائرية وعبر مختلف الولايات وحتى التصدير. فالمحور الأساسي الذي يربط بين جميع الاجراءات الإدارية لضمان ما يلي:

- طرح منتجات تتوافق والمتطلبات القانونية لا سيما من حيث السلامة والأمن والفعالية.
- إرضاء المستهلك.
- النزاهة والشفافية والمصادقية.
- التضامن الاجتماعي.

#### ثانيا: نشأة المجمع ومراحل تطوره:

مر المجمع مثل غيره من المؤسسات بمراحل عدة، ويمكن إيجاز التطورات التاريخية والمحطات الهامة التي مر بها المجمع منذ نشأته إلى حد الآن في المراحل التالية:

- 1982 كانت تسمى SOPIL لها عدة فروع مختصة في مواد البناء.
- 1986 أعيدت تسميتها إلى EMACOM المسيلة.
- 1998 تمت تسميتها بـ SPA شركة المساهمة الجودة للتجارة العامة بالمسيلة

#### ثالثا: موقع المؤسسة:

حدّد مقرها بالمنطقة الصناعية المسيلة بجوار حظيرة البلدية لولاية المسيلة والمختصة بصناعة أبواب الحديد المصفحة والأبواب الداخلية والأثاث والمطابخ واثاث الحمامات

#### رابعا: مهام المؤسسة:

تتلخص المهمة الأساسية للمجمع في صناعة وتطوير وتجهيز المنازل بتصاميم عصرية ومصنوعة بعناية فائقة تحت إشراف يد عاملة مؤهلة وبأحدث الماكينات. ويندرج ضمن هذه المهمة النقاط الآتية:

- تسويق المنتجات عبر مختلف الأسواق المحلية.



- العمل على تلبية حاجات المواطن عبر عرض المنتجات في السوق المحلية خاصة التصدير.
- تسيير المحفظة المالية الخاصة بالمجمع.
- المراقبة الاستراتيجية لجميع الفروع والتنسيق فيما بينها.
- تحديد استراتيجيات عمليات الإنتاج والعمل على البحث والتطوير لإنتاج المنتجات الجديدة وتسويقها.

#### المطلب الثاني: أهداف المؤسسة

يتمثل الهدف الاستراتيجي والرئيسي في مجمع شيشي شركة الجودة، تعزيز مكانته كرائد في صناعة الأبواب والمطابخ والاثاث المكتبي والمنزلي. والمساهمة، بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للصناعة التي وضعت من قبل السلطات العمومية، ويعمل المجمع على تطبيق مخطط تنموي شامل ومتكامل يرافق توسيعه ونموه عبر فروعته المختلفة، ويتركز حول رفع كفاءة الموارد البشرية وتحسين التنظيم والتسيير والمراقبة. من خلال النقاط الآتية:

- الانفتاح على الأسواق الخارجية.
- الزيادة من مستوى رضا المستهلك.

#### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

##### ■ الرئيس المدير العام:

يعتبر المسؤول الأول عن تسيير المجمع واتخاذ القرارات، كما يمثل المجمع في الداخل والخارج ويتولى إبرام عقود الشركة.

##### ■ الأمين العام:

يعتبر المسؤول الثاني وأهم عضو استشاري لرئيس المجمع، ويتولى مهام التنسيق والاستشارة وربط المصالح الوظيفية بالإدارة العليا لضمان الاتصال والحوار لتنفيذ برامج وخطط العمل.

##### ■ العمال

عدددهم 70 عاملا يتولون مختلف المهام كل حسب مهامه .

##### ■ مكتب المالية والمحاسبة:

يتكفل بمهمة البحث عن مصادر التمويل الداخلية والخارجية، بالإضافة لقيامه بالعمليات المحاسبية المتعلقة بتسجيل

العمليات التجارية والمالية ومسك الحسابات والدفاتر المحاسبية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من المؤسسة



### المبحث الثاني: نظرة حول نشاط المؤسسة ومعطياتها المالية

يتضمن تحليل القوائم المالية دراسة وتحليل البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية مثل قائمة الدخل والميزانية وذلك لفهم أداء الشركة وتقييم صحة وقوة نموذج الأعمال لديها.

من أهم القوائم المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة هي الميزانية المالية وجدول حساب النتائج ولذلك سيتم عرض القوائم المالية.

المطلب الأول: تحليل نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة

#### 1. عرض وتحليل الميزانية المالية

جدول (03): يمثل تقديم جانب الأصول للميزانية المالية للسنة المالية 2022

N-1 صافي	N المبلغ الصافي	N اهتلاكات/أرصدة	N المبلغ الإجمالي	الأصول
				أصول غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات معنوية
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات عينية
0.00	0.00	0.00	0.00	أراضي
38890939.60	62764102.62	107800.00	62871902.62	مباني
92791828.12	197987380.90	5350131.60	203337512.50	تثبيتات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات يجري إنجازها
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع معادلة
0.00	0.00	0.00	0.00	مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقه بها
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات أخرى مثبتة
2202349.20	2202349.20	0.00	2202349.20	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	ضرائب مؤجلة على الأصل



133885116.92	262953832.72	5457931.60	268411764.32	مجموع الأصل غير الجاري
				أصول جارية
96911334.96	156975520.89	0.00	156975520.89	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
				الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
24454950.42	29543979.64	0.00	29543979.64	الزبائن
1674565.72	1449000.00	0.00	1449000.00	المدينون الاخرون
6097337.50	15304733.95	0.00	15304733.95	الضرائب
0.00	0.00	0.00	0.00	الاصول الأخرى الجارية
				الموجودات و ما يماثلها
0.00	0.00	0.00	0.00	توضيفات وأصول مالية جارية
2418675.25	19117980.43	0.00	19117980.43	أموال الخزينة
<b>131556863.85</b>	<b>222391214.91</b>	<b>0.00</b>	<b>222391214.91</b>	مجموع الأصول الجاري
<b>265441980.77</b>	<b>5853485047.63</b>	<b>5457931.60</b>	<b>490802979.23</b>	المجموع العام للأصول

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

جدول رقم (04): يمثل تقديم جانب الخصوم للميزانية المالية للسنة المالية 2022

N-1	N	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
3113000.00	3113000.00	رأس مال تم إصداره
0.00	0.00	رأس مال غير مستعان به
11322448.48	11322448.48	علاوات - و احتياطات مدمجة (1)
0.00	0.00	فوارق إعادة التقييم
0.00	0.00	فارق المعادلة (1)
-587229.28	-1049315.99	نتيجة صافية / ( نتيجة صافية حصة المجمع (1) )
626635.11	39405.83	رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
0.00	0.00	حصة الشركة المدمجة (1)
0.00	0.00	حصة ذوي الأقلية (1)
<b>14174854.31</b>	<b>13425538.32</b>	<b>المجموع 1</b>



			الخصوم غير الجارية
0.00	77500000.00		قروض و ديون مالية
0.00	0.00		ضرائب ( مؤجلة و مرصود لها )
0.00	0.00		ديون أخرى غير جارية
0.00	0.00		مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
<b>0.00</b>	<b>77500000.00</b>		<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
			الخصوم الجارية
28191168.87	29119641.81		موردون و حسابات ملحقة
508945.00	444139.00		ضرائب
222267012.59	364855728.50		ديون أخرى
	0.00		خزينة سلبية
<b>250967126.46</b>	<b>394419509.31</b>		<b>مجموع الخصوم الجارية</b>
<b>265441980.77</b>	<b>485345047.63</b>		<b>مجموع عام للخصوم</b>

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

جدول رقم (05): يمثل الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2022

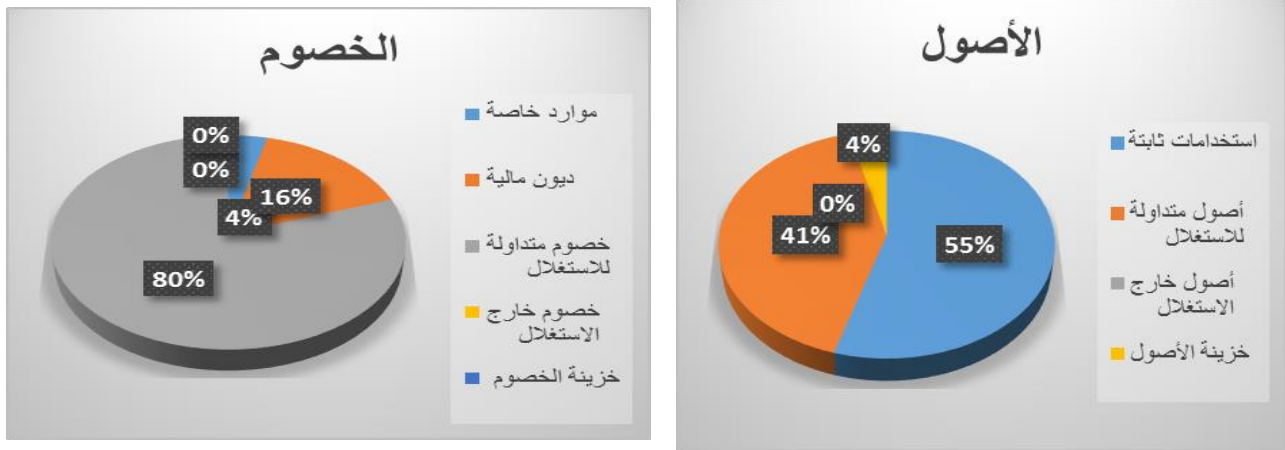
الاصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
استخدامات ثابتة	268411764.32	54.7	موارد ثابتة	96383469.92	19.6
			موارد خاصة	18883469.92	3.8
			ديون مالية	77500000.00	15.8
أصول متداولة	222391214.91	45.3	خصوم متداولة	394419509,31	80.4
للاستغلال	203273234.48	41.4	للاستغلال	394419509,31	80.4
خارج الاستغلال	0.00	00	خارج الاستغلال	0.00	00
خزينة الأصول	19117980.43	3.9	خزينة الخصوم	00.00	00
<b>مجموع الاصول</b>	<b>490802979.2</b>	<b>100</b>	<b>مجموع الخصوم</b>	<b>490802979.2</b>	<b>100</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.



يمثل الجدول أعلاه الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2022 حيث يبين مبالغ الاستخدامات الثابتة للأصول والأصول المتداولة ومجموع الأصول وكذا المبالغ للموارد الثابتة والخصوم المتداولة ومجموع الخصوم والنسب المئوية.

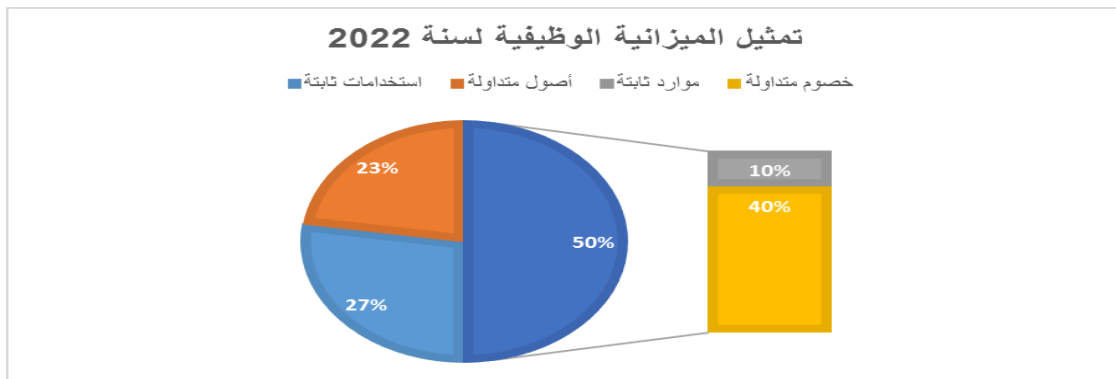
والشكل التالي يمثل التمثيل البياني على شكل دائرة نسبية للأصول والخصوم لسنة 2022  
شكل رقم (01): التمثيل البياني على شكل دائرة نسبية للأصول والخصوم لسنة 2022



المصدر: من اعداد الطالبة

يوضح الشكل أعلاه نسب الأصول لسنة 2022 من حيث الاستخدامات الثابتة واصول متداولة للاستغلال واصول خارج الاستغلال وخزينة الأصول وكذا الخصوم.

شكل رقم (02): يمثل الميزانية الوظيفية لسنة 2022



المصدر: من إعداد الطالبة

توضح الدائرة النسبية نسب الميزانية الوظيفية لسنة 2022 حيث تباينت النسب.



## جدول رقم (06): يمثل تقديم جانب الأصول للميزانية المالية للسنة المالية 2023

N - 1 صافي	N صافي	N إهلاكات / أرصدة	N إجمالي	الأصول
				أصول غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق بين الإقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات معنوية
				تثبيتات عينية
0.00	0.00	0.00	0.00	أراضي
62 764 102.62	62 764 102.62	107 800.00	62 871 902.62	مباني
197 987 380.90	234 261 874.96	5 350 131.60	239 612 006.56	تثبيتات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح إمتيازها
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات يجري إنجازها
				تثبيتات مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع المعادلة
0.00	0.00	0.00	0.00	مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقه بها
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات أخرى مثبتة
2 202 349.20	2 202 349.20	0.00	2 202 349.20	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	ضرائب مؤجلة على الأصل
<b>262 953 832.72</b>	<b>299 228 326.78</b>	<b>5 457 931.60</b>	<b>304 686 258.38</b>	<b>مجموع الأصل غير الجاري</b>
				أصول جارية
<b>156 975 520.89</b>	<b>286 995 063.73</b>	<b>0.00</b>	<b>286 995 063</b>	<b>مخزونات و منتجات قيد التنفيذ</b>
				الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
29 543 979.64	27 956 435.08	0.00	27 956 435.08	الزبائن
1 449 000.00	5 284 283.00	0.00	5 284 283.00	المدينون الآخرون
15 304 733.95	38 458 339.43	0.00	38 458 339.43	الضرائب
0.00	0.00	0.00	0.00	الأصول الأخرى الجارية
				الموجودات و ما يماثلها
0.00	0.00	0.00	0.00	توضيفات و أصول مالية جارية
19 117 980.43	5 077 470.06	0.00	5 077 470.06	أموال الخزينة
<b>222 391 214.91</b>	<b>363 771 591.30</b>	<b>0.00</b>	<b>363 771 591.30</b>	<b>مجموع الأصول الجارية</b>
<b>485 345 047.63</b>	<b>662 999 918.08</b>	<b>5 457 931.60</b>	<b>668 457 849.68</b>	<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: من وثائق المؤسسة.



جدول رقم (07): يمثل تقديم جانب الخصوم للميزانية المالية للسنة المالية 2023

N - 1	N	إحالات	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
3113000.00	3113000.00		رأس مال تم إصداره
0.00	0.00		رأس مال غير مستعان به
11322448.48	11322448.48		علاوات و احتياطات - احتياطات مدججة (1)
0.00	0.00		فوارق إعادة التقييم
0.00	0.00		فارق المعادلة (1)
-1049315.99	-1232493.97		نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
39405.83	-1009910.16		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
0.00	0.00		حصة الشركة المدججة (1)
0.00	0.00		حصة ذوي الأقلية (1)
<b>13425538.32</b>	<b>12193044.35</b>		<b>المجموع 1</b>
			الخصوم غير الجارية
77500 000.00	77500000.00		قروض و ديون مالية
0.00	0.00		ضرائب ( مؤجلة و مرصود لها )
0.00	0.00		ديون أخرى غير جارية
0.00	0.00		مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
<b>77500000.00</b>	<b>77500000.00</b>		<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
			الخصوم الجارية
29119641.81	29096773.15		موردون و حسابات ملحقه
444139.00	995226.39		ضرائب
364655728.50	543214874.19		ديون أخرى
0.00	0.00		خزينة سلبية
<b>394419509.31</b>	<b>573306873.73</b>		<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
<b>485345047.63</b>	<b>6629999118.08</b>		<b>مجموع الخصوم</b>

المصدر: من وثائق المؤسسة.



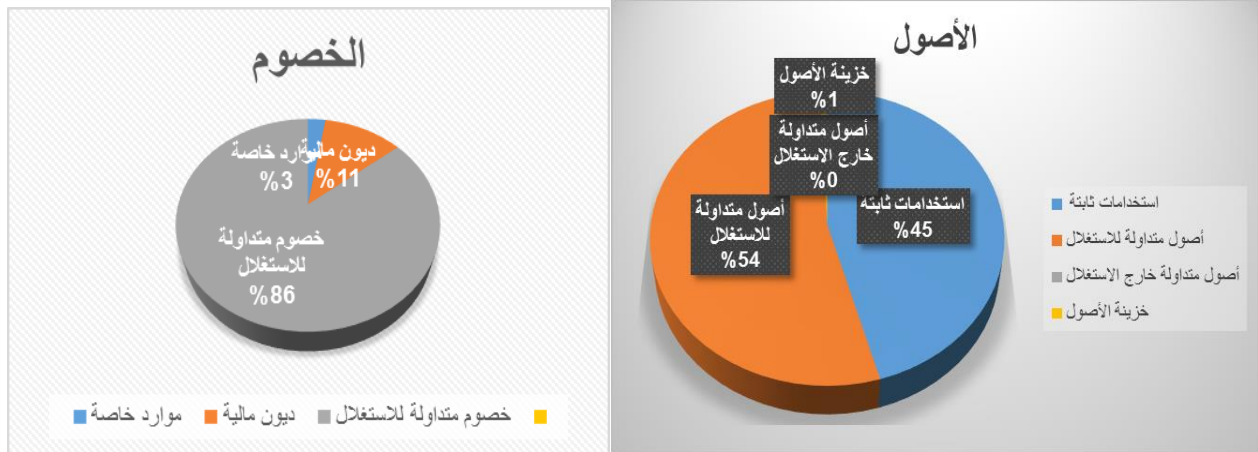
جدول رقم (08): يمثل الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2023

%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الاصول
14.2	95150975.95	موارد ثابتة	45.6	304686258.38	استخدامات ثابتة
2.6	17650975.95	موارد خاصة			
11.6	77500000.00	ديون مالية			
85.8	573306873.73	خصوم متداولة	54.4	363771591.3	أصول متداولة
85.8	573306873.73	للاستغلال	53.7	358694121.24	للاستغلال
00.0	0.00	خارج الاستغلال	00.0	0.00	خارج الاستغلال
00.0	0.00	خزينة الخصوم	0.7	5077470.06	خزينة الأصول
100	668457849.68	مجموع الخصوم	100	668457849.68	مجموع الاصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

يمثل الجدول أعلاه الميزانية الوظيفية للسنة المالية 2023 حيث يبين مبالغ الاستخدامات الثابتة للأصول والأصول المتداولة ومجموع الأصول وكذا المبالغ للموارد الثابتة والخصوم المتداولة ومجموع الخصوم والنسب المئوية. والشكل الموالي يوضح ذلك:

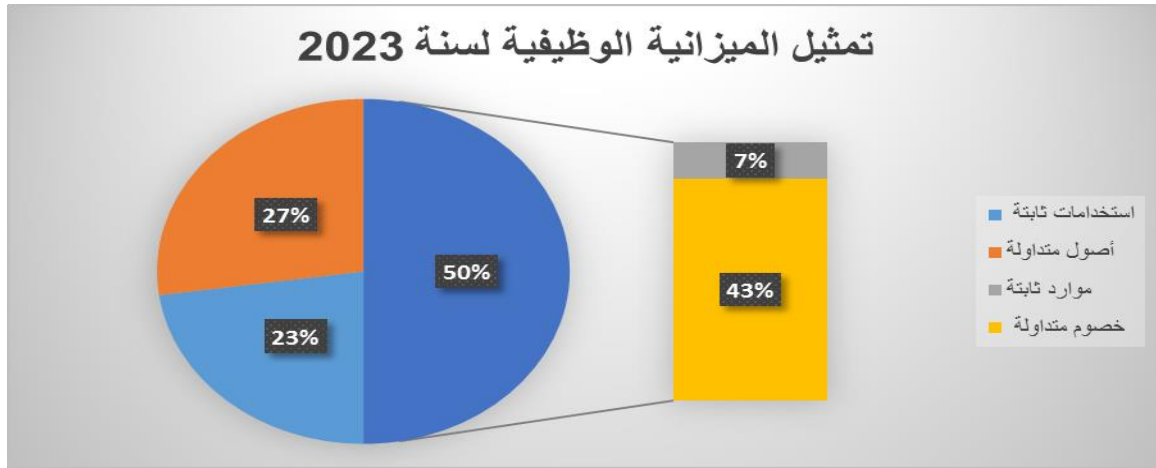
شكل رقم (03): التمثيل البياني للأصول والخصوم على شكل دائرة نسبية لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطلبة



شكل رقم (04) يمثل الميزانية الوظيفية لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالبة

توضّح الدائرة النسبية الميزانية الوظيفية لسنة 2023 حيث هناك تباين في نسب الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة والموارد الثابتة والخصوم المتداولة.

## 2. جدول حساب النتائج:

الجدول أدناه يمثل جدول حساب النتائج لسنتي 2022\2023:

جدول رقم (09): يمثل جدول حساب النتائج لسنتي 2022\2023

N - 1	N	إحالات	
39429096.96	35653846.94		رقم الأعمال
4908692.40	15637260.07		تغيير مخزونات المنتجات المصنعة و قيد الصنع
0.00	0.00		الانتاج المثبت
0.00	0.00		إعانات الاستغلال
<b>44337789.36</b>	<b>51291107.01</b>		<b>1- إنتاج السنة المالية</b>
32208489.43	36 799 050.23		المشتريات المستهلكة
457559.42	2 192 669.21		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات أخرى
<b>32666018.85</b>	<b>38 991 719.44</b>		<b>2- استهلاك السنة المالية</b>
<b>11671 770.51</b>	<b>12 299 387.57</b>		<b>3- القيمة المضافة للاستغلال ( 2 - 1 )</b>
7 913 882.97	10 820 641.19		أعباء المستخدمين
215 328.57	171 760.00		الضرائب و الرسوم و المفوعات المشابهة
<b>3 542 558.97</b>	<b>1 306 986.38</b>		<b>4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال</b>
190.92	8700.94		المنتجات العملياتية الأخرى



2485717.06	2145671.96		الأعباء التشغيلية الأخرى
0.00	0.00		المخصصات للاهتلاكات و المؤونات
0.00	0.00		اتنافات عن خسائر القيمة و المؤونات
<b>1057032.83</b>	<b>-829984.64</b>		<b>5- النتيجة التشغيلية</b>
133838.57	402870.51		المنتوجات المالية
2083134.39	607806.84		الأعباء المالية
<b>-1949295.82</b>	<b>-204936.33</b>		<b>6- النتيجة المالية</b>
<b>-892262.99</b>	<b>-1034920.97</b>		<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب ( 6 + 5 )</b>
157 053.00	197573.00		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0.00	0.00		الضرائب المؤجلة ( تغيرات ) حول النتائج العادية
<b>44471818.85</b>	<b>51702678.46</b>		<b>مجموع منتوجات الأنشطة العادية</b>
<b>45 521 134.84</b>	<b>52935172.43</b>		<b>مجموع أعباء الأنشطة العادية</b>
<b>-1049315.99</b>	<b>-1232493.97</b>		<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
0.00	0.00		العناصر غير العادية المنتوجات ( يطلب بيانها )
0.00	0.00		العناصر غير العادية الأعباء ( يطلب بيانها )
0.00	0.00		<b>9- النتيجة غير العادية</b>
<b>-1049315.99</b>	<b>-1232493.97</b>		<b>10- النتيجة الصافية للسنة المالية</b>
0.00	0.00		حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
0.00	0.00		<b>11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج</b>
0.00	0.00		و منها حصة ذوي الأقلية (1)
0.00	0.00		حصة المجمع (1)

المصدر: من وثائق المؤسسة

يمثل الجدول أعلاه جدول حساب النتائج الذي يعتبر أداة مالية هامة لتحليل أداء المؤسسة وتقدير

ربحها وخسائرها لسنتي 2022\2023. ويحتوي جدول حساب النتائج على مجموعة من البنود المالية التي

تعكس أداء الشركة وتشمل الإيرادات، التكاليف الربح الصافي، الضرائب، والأرباح.



### المطلب الثاني: دراسة فعالية الأداء من خلال مؤشرات التوازن المالي

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل نتائج التوازن المالي للمؤسسة بهدف تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق توازنها المالية.

#### ❖ حساب رأس المال العامل الصافي FRng لسنة 2022

يعتبر مؤشرا أوليا وأساسيا في تحقيق التوازن الوظيفي للمؤسسة وهو يمثل هامش الأمان الأساسي لتغطية احتياجات التمويل وسوف يتم التعرف على طريقة حسابه وفق طريقتين:  
- من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = 96383469.92 - 268411764.32$$

$$\text{راس المال العامل الصافي} = -172028294.4$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{راس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

$$\text{راس المال العامل الصافي} = 222391214.91 - 394419509.31$$

$$\text{راس المال العامل الصافي} = -172028294.4$$

#### ❖ . حساب راس المال العامل الصافي FRng لسنة 2023

من أعلى الميزانية

$$\text{راس المال العامل الصافي} = \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

$$\text{راس المال العامل الصافي} = 95150975.95 - 304686258.38$$

$$\text{راس المال العامل الصافي} = -209535282.43$$

من أسفل الميزانية

$$\text{راس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

$$\text{راس المال العامل الصافي} = 363771591.3 - 573306873.73$$

$$\text{راس المال العامل الصافي} = -209535282.43$$



والجدول أدناه يبين لنا مجمل النتائج المتحصل عليها تبعاً للطرق المستخدمة آنفاً خلال السنوات وهي كالآتي:

جدول رقم (10): يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمؤسسة خلال سنتي 2023/2022

السنوات	الموارد الثابتة	الاستخدامات الثابتة	FRng
2022	96383469.92	268411764.32	-172028294.4
2023	95150975.95	304686258.38	-209535282.43

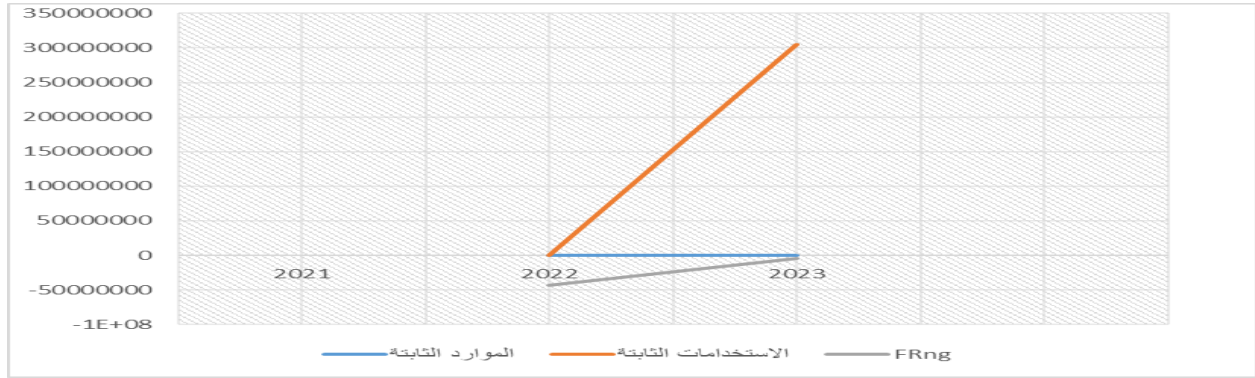
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نستخلص من الجدول أعلاه أنّ:

- (FRNG < 0) أي سالبا، فهذا يعني أن جزء من الاستخدامات الثابتة تمّ تمويله بالموارد المتداولة (الديون قصيرة الأجل) وهذا يخالف قاعدة التوازن الوظيفي ممّا يجعل المؤسسة في خطر مالي.

والشكل الموالي يوضّح ذلك:

شكل رقم (05): يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمؤسسة خلال سنتي 2023/2022



المصدر: من إعداد الطالبة

يوضّح الشكل أعلاه رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمؤسسة خلال سنتي 2023/2022

❖ حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) لسنة 2022:

إنّ قيمة الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة مرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال وسوف يتم حسابه وفق طريقتين

هما:

الطريقة الأولى:

احتياج رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة



احتياج رأس المال العامل = 394419509,31 - 203273234.48

احتياج رأس المال العامل = -191164274.83

الطريقة الثانية:

احتياج رأس المال العامل = الأصول المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال

احتياج رأس المال العامل = (394419509,31+0.00) - (0.00 + 203273234.48)

احتياج رأس المال العامل = -191164274.83

❖ حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) لسنة 2023:

الطريقة الأولى:

احتياج رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة

احتياج رأس المال العامل = 573306873.73 - 358694121.24

احتياج رأس المال العامل = -214612752.49

الطريقة الثانية:

احتياج رأس المال العامل = الأصول المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال

احتياج رأس المال العامل = (573306873.73+0.00) - (0.00 + 358694121.24)

احتياج رأس المال العامل = -214612752.49

والجدول أسفله يبين لنا مجمل النتائج خلال السنوات وهي كالتالي:

جدول رقم (11): يمثل احتياجات رأس المال العامل (BFR) خلال سنتي 2023/2022

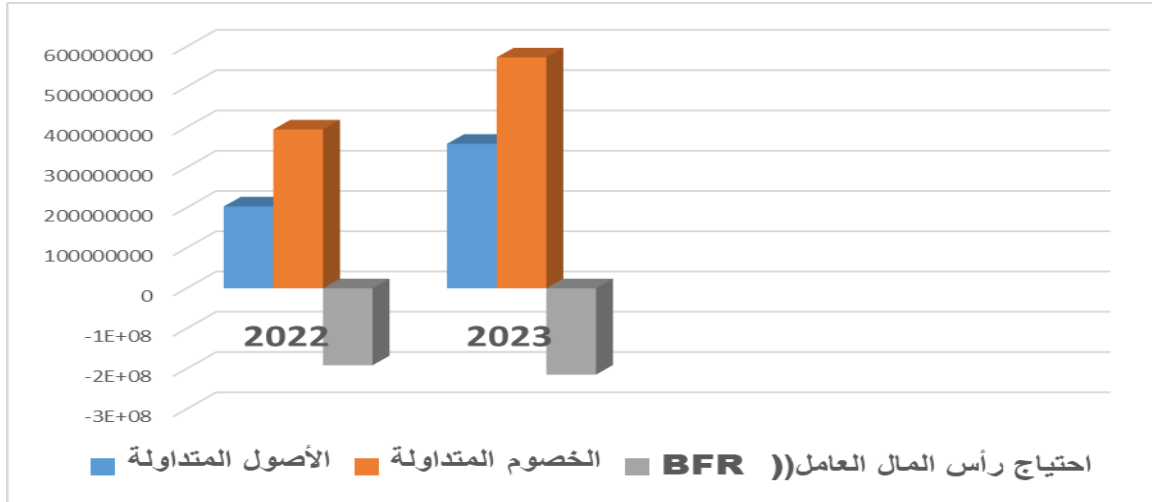
السنوات	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	احتياج رأس المال العامل (BFR)
2022	203273234.48	394419509,31	-191164274.83
2023	358694121.24	573306873.73	-214612752.49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة



والشكل الموالي يوضح ذلك

شكل رقم (06): يمثل احتياجات رأس المال العامل (BFR) خلال سنتي 2023/2022



المصدر: من إعداد الطالبة

نستخلص من النتائج ما يلي:

- (BFR < 0) في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم المؤسسة تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح.

حساب الخزينة الصافية TN لسنة 2022:

الطريقة الأولى:

الخزينة الصافية = رأس المال الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

$$TN = FRNG - BFR$$

$$\text{الخزينة الصافية} = (-172028294.4) - (-191164274.83)$$

$$\text{الخزينة الصافية} = 19117980.43$$

الطريقة الثانية:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$\text{الخزينة الصافية} = 0.00 - 19117980.43$$

$$\text{الخزينة الصافية} = 19117980.43$$



حساب الخزينة الصافية TN لسنة 2023:

الطريقة الأولى

الخبزينة الصافية = رأس المال الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

$$TN = FRNG - BFR$$

$$\text{الخبزينة الصافية} = (-214612752.49) - (-209535282.43)$$

$$\text{الخبزينة الصافية} = 5077470.06$$

الطريقة الثانية

الخبزينة الصافية = خبزينة الأصول - خبزينة الخصوم

$$\text{الخبزينة الصافية} = 0.00 - 5077470.06$$

والجدول أدناه يبين لنا مجمل النتائج المتحصل عليها تبعاً للطرق المستخدمة آنفاً خلال السنوات وهي كالآتي:

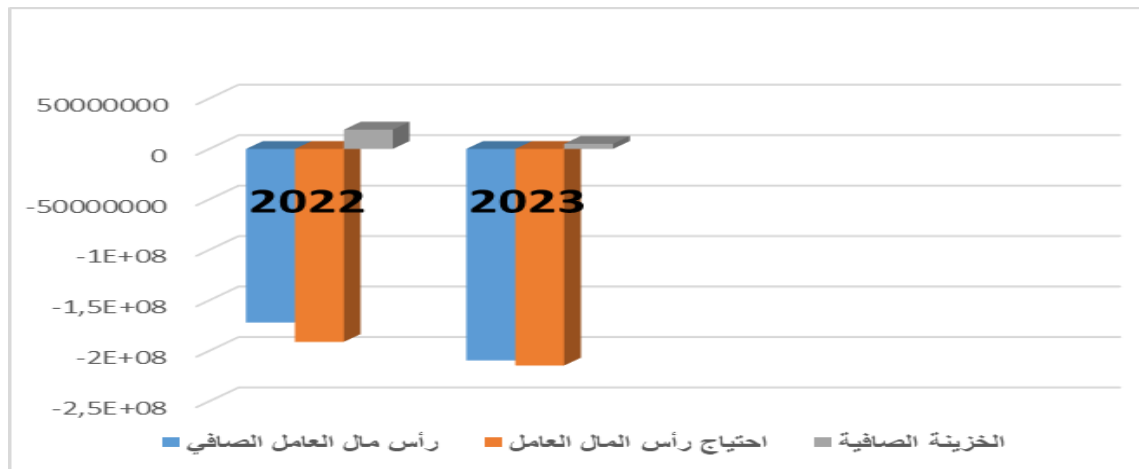
جدول رقم (12): يمثل الخبزينة الصافية للمؤسسة خلال سنتي 2023/2022

السنوات	رأس المال الصافي الإجمالي FRng	احتياجات رأس المال العامل (BFR)	الخبزينة الصافية TN
2022	-172028294.4	-191164274.83	19117980.43
2023	-209535282.43	-214612752.49	5077470.06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

والشكل الموالي يوضح ذلك

شكل رقم (07): يمثل الخبزينة الصافية للمؤسسة خلال سنتي 2023/2022



المصدر: من إعداد الطالبة



نستخلص من نتائج الجدول ما يلي:

TN>0 في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية راس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن:

✓ رأس المال العامل الصافي سالب في السنوات الأخيرة أي أن أموال المؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة لأنه لا يوجد رأس مال بهذه الشركة بل كل أموالها وما شابهها هي عبارة عن خسائر سنوات سابقة. ولا يتوفر في المؤسسة قاعدة للتوازن المالي الذي تنص على أن الأصول الثابتة يجب أن تمويل كلياً بالأموال الدائمة وهذا يدل على أن جزء من أصولها الثابتة هو ممول بواسطة الديون قصيرة الأجل وهذا يشكل خطراً كبيراً على التوازن المالي في هذه المؤسسة. ولأن هذه الشركة هي شركة مساهمة وهذا ما يؤكد أنها لا تمتلك هامش أمان ولا تستطيع تغطية أصولها.

✓ من خلال النتائج المحصلة في الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياجات راس المال العامل سالبة بالنسبة للسنوات الأخيرة وهذا ما يفسر أن احتياجات الدورة أكبر من الموارد الدورة ولأن المؤسسة تمويل جزء من أصولها الثابتة بواسطة قروض قصيرة الأجل، وبما أنها عبارة عن ديون الموردين فلا يوجد مصدر لتمويل الاحتياجات الدورية، وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة تخفيض احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات، أو تحصيل الحقوق من الغير.

✓ كما يمكن تفسير سلبية الاحتياجات رأس المال العامل أن المؤسسة اعتمدت على جزء معتبر من الموارد المالية قصيرة الأجل من أجل تمويل جزء من أصولها الثابتة وهذا لا يسمح لها بتحقيق فائض خلال الفترة المدروسة.

✓ خزينة المؤسسة موجبة، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة نوعاً ما على الوفاء بجزء من التزاماتها.

✓ بعد القيام بدراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة يمكن القول أن وضعية المؤسسة سيئة ولم تحقق أي توازن مالي خلال هذه السنوات لا بواسطة رأس المال العامل في الأمد الطويل ولا باحتياجات رأس المال العامل في الأمد المتوسط ولا بالخرينة في الأمد القصير، وهذا راجع لكمية الديون التي للمؤسسة على الغير وهي وضعية سيئة، ويستحسن على المؤسسة تحسينها.



### المطلب الثالث: دراسة فعالية الأداء المالي من خلال النسب المالية

يعتبر تحليل النسب المالية أحد أهم أدوات التحليل المالي، حيث يساعد في قياس وتقييم أداء المؤسسة بشكل شامل، من خلال مقارنة الأرقام والبيانات المالية المختلفة.

#### 1. نسب الربحية:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

$$\text{سنة 2022: } -0,0021 = 490802979,2 / -1049315,99$$

$$\text{سنة 2023: } -0,0018 = 668457849,68 / -1232493,97$$

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / مجموع رؤوس الأموال

$$\text{سنة 2022: } -0,08 = 13425538,32 / -1049315,99$$

$$\text{سنة 2023: } -0,10 = 12193044,35 / -1232493,97$$

معدل العائد على المبيعات = النتيجة الصافية / المبيعات

$$\text{سنة 2022: } -0,03 = 39429096,96 / -1049315,99$$

$$\text{سنة 2023: } -0,03 = 35653846,94 / -1232493,97$$

ونلخص هذه النتائج في الجدول الموضح أدناه:

جدول رقم (13): يمثل نسب الربحية خلال سنتي 2023/2022

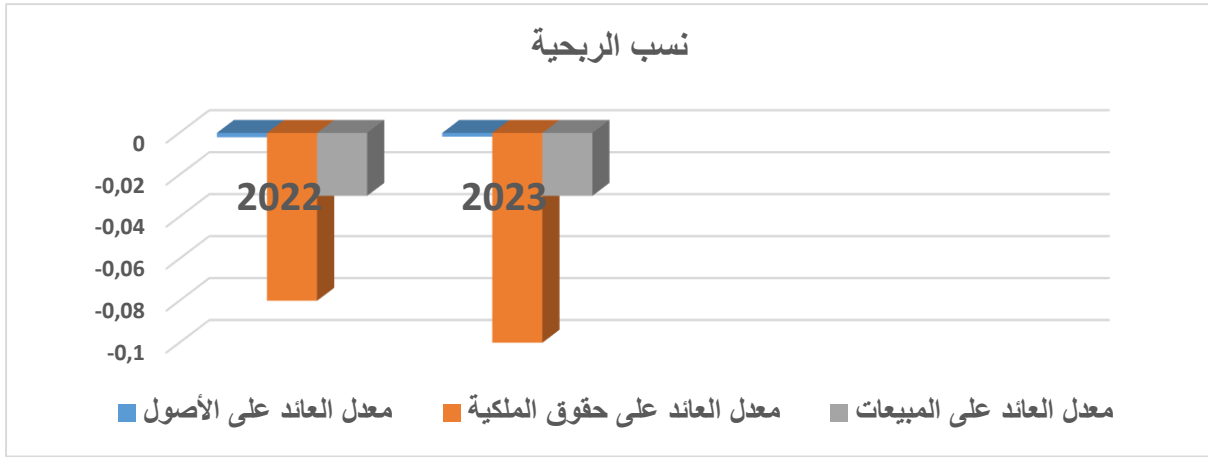
السنوات	معدل العائد على الاصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على المبيعات
2022	-0,0021	-0,08	-0,03
2023	- 0,0018	-0,10	-0,03

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة



والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (08): يمثل نسب الربحية خلال سنتي 2023/2022



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- معدل العائد على الأصول في السنتين سالب فهذا يشير إلى أن الشركة تحقق خسائر على مستوى الأصول من بينها انخفاض الإيرادات أو تكاليف التمويل والتشغيل عالية يجب على الشركة تحليل هذه العوامل بدقة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أدائها المالي وتحقيق عائد إيجابي على الأصول.
- معدل العائد على الأصول سالب في السنتين وهذا ناتج عن تضخم رأس المال أو مشاكل إدارية أو تشغيلية.
- معدل العائد على المبيعات سالب وهذا ناتج عن تراجع الطلب أو أزمات اقتصادية مثل جائحة كورونا.

2. نسب السيولة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

$$0,56 = 394419509,31 / 222391214,91 \quad :2022$$

$$0,63 = 573306873,73 / 363771591,3 \quad :2023$$

نسبة السيولة السريعة: (الزبائن + المتاحات) / الخصوم المتداولة

$$0,12 = 394419509,31 / (19117980,43 + 29543979,64) \quad :2022$$

$$0,06 = 573306873,73 / (5077470,06 + 27956435,08) \quad :2023$$



نسبة السيولة الجاهزة = المتاحات / الخصوم المتداولة

$$0,05 = 394419509,31 / 19117980,43 \quad :2022$$

$$0,009 = 573306873,73 / 5077470,06 \quad :2023$$

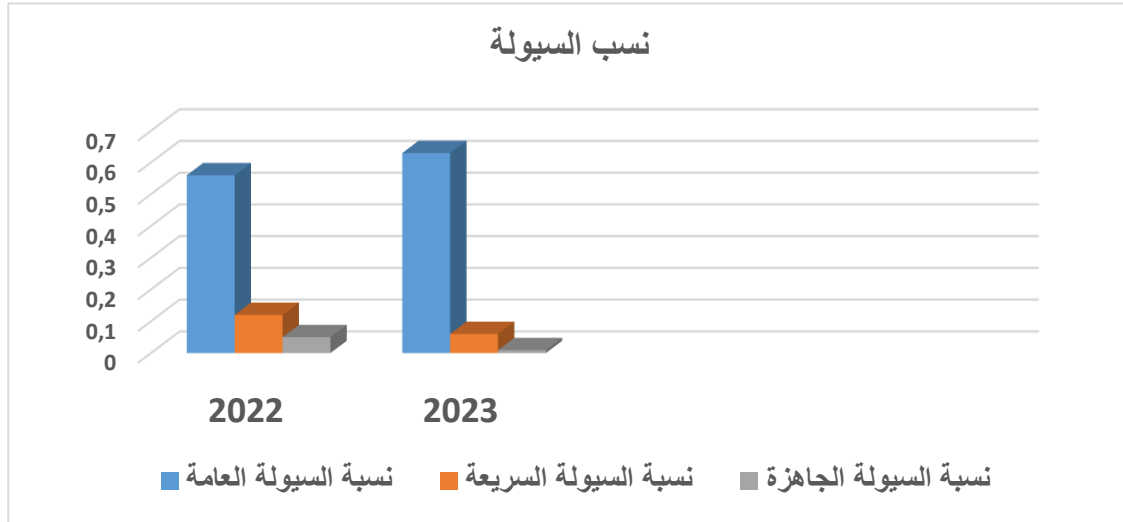
ونلخص النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي:

جدول رقم (14): يمثل نسب السيولة خلال سنتي 2023/2022

السنة	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة السريعة	نسبة السيولة الجاهزة
2022	0,56	0,12	0,05
2023	0,63	0,06	0,009

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

شكل رقم (09): يمثل نسب السيولة خلال سنتي 2023/2022



المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن نسبة تغطية السيولة العامة للسنة 2022 حسب ما ترجمته الأرقام المحسوبة إذ نجدها تساوي 0,56 بمعنى أن كل 1 دج من الخصوم المتداولة يقابله 0,56 دج من الأصول المتداولة، لتزيد خلال سنة 2023 لتصل 0,63 مرة، ومن خلال النسب يمكن القول بان المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.



- أن نسبة السيولة السريعة خلال سنتي 2022، 2023 منخفضة حيث تراوحت بين (0.12، 0.06) على التوالي. وهي لا تنتمي الى المجال 0,2 و 0.3 وهو المجال المقبول عادة في المقارنة، وبالتالي المؤسسة لا تستطيع تسديد التزاماتها اعتمادا على سيولتها الانية المتوفرة حقيقة مما يستدعي اتخاذ التدابير والإجراءات تمكن من تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
- نجد نسبة السيولة الجاهزة اقل من 1 وهذا يشير الى وجود عجز كبير في السيولة وعدم قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية.
3. نسب الهيكلية المالية:

نسبة التمويل الدائم = الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة

$$0,36 = 268411764,32 / 96383469,92 \quad :2022$$

$$0,31 = 304686258,38 / 95150975,95 \quad :2023$$

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الاستخدامات الثابتة

$$0,07 = 268411764,32 / 18883469,92 \quad :2022$$

$$0,06 = 304686258,38 / 17650975,95 \quad :2023$$

ونلخص النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي:

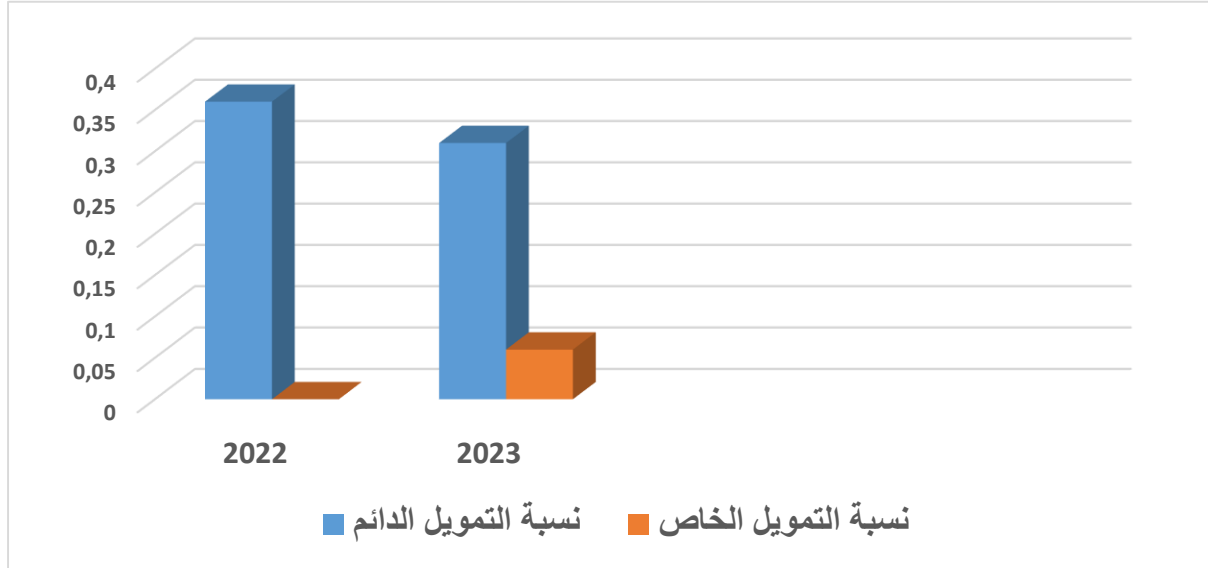
جدول رقم (15): يمثل نسب الهيكلية المالية خلال سنتي 2023/2022

السنة	نسبة التمويل الدائم	نسبة التمويل الخاص
2022	0,36	0,07
2023	0,31	0,06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.



شكل رقم (10): يمثل نسب الهيكلة المالية خلال سنتي 2023/2022



نستخلص من النتائج المدونة في الجدول أعلاه أن:

- بعد التحقق من الحسابات نجد أن نسبة التمويل الدائم للسنتين أقل من الواحد هذا يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم التوازن لأن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة وبالتالي لقد لجأت المؤسسة إلى الديون قصيرة الأجل بتمويلها.
- توضح نسبة التمويل الخاص للمؤسسة خلال الفترة 2023/2022 أقل من 1، وهذا ما يدل على ان كل الأصول الثابتة لم تمويل عن طريق الأموال الخاصة يعني هذا على وجود راس مال عامل سالب للمؤسسة خلال هذه الفترة.



### خلاصة الفصل

في ختام الفصل التطبيقي، نجد أن التحليل المالي يمثل عملية حيوية لفهم صحة أداء الشركة أو المؤسسة من الناحية المالية. حيث يعتمد على استخدام البيانات المالية والمعلومات المالية لتقدير القدرة على تحقيق الربح وتحمل المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية. من خلال تحليل النسب المالية ومؤشرات الأداء، يمكن للقادة والمديرين فحص الأداء الحالي وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين وتنمية الاستراتيجيات المستقبلية.

وباستخدام التحليل المالي بشكل صحيح، يمكن للشركات تحديد الفرص والتحديات وتحقيق النمو المستدام. ومن المهم أن يتم التحليل بشكل شامل، مع النظر إلى جوانب متعددة من الأداء المالي وتقييم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليه .

في النهاية، يتيح التحليل المالي للمديرين والمساهمين فهمًا أعمق للشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة لتحقيق الأهداف المالية والمستقبلية للمؤسسة. فهو عملية استخدام البيانات المالية والمعلومات المالية لتقييم أداء الشركة أو المؤسسة. حيث يهدف إلى فهم صحة الشركة المالية وقدرتها على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية. من خلال فهم عميق للبيانات المالية واستخدام الأدوات المناسبة، يمكن للتحليل المالي أن يكون أداة قيمة في تحسين أداء الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

الغائمة



يعتبر التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة موضوع هام يهدف إلى فهم وتقييم الوضع المالي والأداء العام للمؤسسة. حيث تتضمن الدراسة الحالية تحليل البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف من خلال ما تم تناوله في الدراسة النظرية:

- تعريف التحليل المالي وأهميته في فهم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسات.
- عرض أساليب التحليل المالي المختلفة مثل تحليل النسب المالية، ومؤشرات التوازن.
- تسليط الضوء على أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التحليل المالي بغرض اتخاذ قرارات استراتيجية صائبة.
- استعراض العلاقة بين التحليل المالي وأداء المؤسسة، وكيف يمكن تحسين الأداء المالي من خلال تحليل البيانات المالية بشكل دقيق.

أما فيما يخص الدراسة التطبيقية التي تهدف لاختبار الفرضيات فقد توصلت إلى النتائج التالية والتي تتوافق إلى حد كبير مع ما جاء في الدراسات السابقة:

✓ التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

✓ التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال اكتشاف الانحرافات الموجودة في الأداء.

وتم تفسيرها على النحو التالي:

#### ❖ الفرضية الأولى: تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية والنسب المالية.

تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية والنسب المالية، الفرضية مقبولة وهو ما يفسر أنّ النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية والمتمثلة في القوائم المالية المتوفرة عند المؤسسة من أجل التعرف على وضع المؤسسة موضع تحليل.

#### ❖ الفرضية الثانية: تساهم مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

تساهم مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل كبير، الفرضية مقبولة حيث تُستخدم لتقدير مدى استقرار وقوة الشركة في إدارة المخاطر المالية وتحقيق أهدافها المالية على المدى الطويل. حيث تتيح مؤشرات التوازن المالي رؤية شاملة لصحة وأداء الشركة وتساعد المستثمرين والمدراء على اتخاذ القرارات المالية الصائبة والتخطيط للمستقبل بناءً على تقدير مدى الاستقرار والقوة المالية للشركة.

#### ❖ الفرضية الثالثة: يعتمد التحليل المالي على مجموعة من النسب التي تعطينا صورة عن وضعية المؤسسة.

يُعتبر الاعتماد على النسب المالية أحد الأساليب الشائعة والمفيدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، الفرضية مقبولة حيث يمكن استخدام النسب المالية لفحص صحة وأداء الشركة من خلال تحليل مختلف جوانب النشاط المالي، ومن خلال مقارنة هذه النسب مع النسب المالية للشركات المنافسة أو لفترات زمنية سابقة، يمكن للمستثمرين والمدراء والمحللين تقدير كيفية أداء الشركة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستثمار أو الإدارة أو التحسينات في الأداء.



وتقترح الدراسة اجراء بحوث ودراسات لاحقة منها:

- ❖ دور أدوات وأساليب التحليل المالي في اتخاذ وترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- ❖ دور أساليب وأدوات التحليل المالي الحديثة في تحسين الأداء والتوازن المالي بالمؤسسة الاقتصادية.
- ❖ أثر تطبيق أدوات التحليل المالي في نجاعة استراتيجية التسيير المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- ❖ تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والاستمرارية،

# قائمة المراجع



قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
2. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
3. خالد توفيق الشمري التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر، 2010،
4. رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي، ط 4، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1997.
5. عبد الوهاب الدهراوي، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 1990
6. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، 2007.
7. العزازي محمد، التسيير المالي والمحاسبي، الديون الوطني للمطبوعة، الجزائر، 2012- 2013.
8. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط2، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2008.
9. فيصل السعايدة، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، ط 1، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع عمان، 2004.
10. محمد الفاتح البشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر لجامعات، مصر، 2014 .
11. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010.
12. مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012.
13. منير شاكر محمد إسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط1، مطبعة الطليعة، عمان 2000.
14. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011.
15. ميلود بوشنقيير، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.
16. ناصر دادي عدنون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، المحمدية العاصمة، الجزائر، 2001.



17. هادي خالد، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، ط1، درا البدر للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
  18. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، (ب س).
- الرسائل والاطروحات:
1. باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات - حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.
  2. بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
  3. بن دادة، عمر، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع الرياض-سطيف- رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، 2016-2017.
  4. حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، (دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بـغزة، 2017.
  5. عادل نايف خالد المطيري، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)، رسالة ماجستير في المحاسبة، الكويت، 2015.
  6. عماد جودت نوري، تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والاستمرار وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570)، رسالة ماجستير، نيقوسيا، 2021.
  7. فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة ال البيت، 2016.
  8. منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013 - 2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

## الجرائد والمجلات:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25 مارس 2009، ع 19.
2. سمروود زبيدة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 60 العدد 63، جانفي 2020.



3. محمود عزت اللحام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية في الشركات

التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة، العدد التاسع والاربعون، 2016.

الكتب باللّغة الأجنبية:

1. Michel Blanchett, **Ratios financiers et outils connexes**, Université du Québec en Outaouais, Canada, 2012.

الملاحق



المسيلة في: .....

رقم: ..... / .....

إلى السيد المحترم: .....

.....

### الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءاً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسماً عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	عمدوش وصال	202265072	
2			

عنوان البحث: .. دور التقييم المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة  
دراسة حالة شركة الجودة للتجارة العامة  
جميع نشيبي

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)





ميزانية الأصول

N°-1 صافي	N صافي	N إهتلاكات / أرصدة	N إجمالي	إحالات	الأصول
					أصول غير جارية
0,00	0,00	0,00	0,00		فارق بين الإقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
0,00	0,00	0,00	0,00		تثبيتات معنوية
					تثبيتات عينية
0,00	0,00	0,00	0,00		أراضي
38 890 939,60	62 764 102,62	107 800,00	62 871 902,62		مباني
92 791 828,12	197 987 380,90	5 350 131,60	203 337 512,50		تثبيتات عينية أخرى
0,00	0,00	0,00	0,00		تثبيتات ممنوح إمتيازها
0,00	0,00	0,00	0,00		تثبيتات يجري إنجازها
					تثبيتات مالية
0,00	0,00	0,00	0,00		سندات موضوعة موضع معادلة
0,00	0,00	0,00	0,00		مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
0,00	0,00	0,00	0,00		سندات أخرى مثبتة
2 202 349,20	2 202 349,20	0,00	2 202 349,20		قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
0,00	0,00	0,00	0,00		ضرائب مأجلة على الأصل
<b>133 885 116,92</b>	<b>262 953 832,72</b>	<b>5 457 931,60</b>	<b>268 411 764,32</b>		<b>مجموع الأصل غير الجاري</b>
					أصول جارية
96 911 334,96	156 975 520,89	0,00	156 975 520,89		مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					الحسابات الدائنة - الإستخدامات المماثلة
24 454 950,42	29 543 979,64	0,00	29 543 979,64		الزبائن
1 674 565,72	1 449 000,00	0,00	1 449 000,00		المدينون الآخرون
6 097 337,50	15 304 733,95	0,00	15 304 733,95		الضرائب
0,00	0,00	0,00	0,00		الأصول الأخرى الجارية
					الموجودات و ما يماثلها
0,00	0,00	0,00	0,00		توضيفات و أصول مالية جارية
2 418 675,25	19 117 980,43	0,00	19 117 980,43		أموال الخزينة
<b>131 556 863,85</b>	<b>222 391 214,91</b>	<b>0,00</b>	<b>222 391 214,91</b>		<b>مجموع الأصول الجاري</b>
<b>265 441 980,77</b>	<b>485 345 047,63</b>	<b>5 457 931,60</b>	<b>490 802 979,23</b>		<b>المجموع العام للأصول</b>

ميزانية الخصوم

N-1	N	إحالات	الخصوم
			<b>رؤوس الأموال الخاصة</b>
3 113 000,00	3 113 000,00		رأس مال تم إصداره
0,00	0,00		رأس مال غير مستعان به
11 322 448,48	11 322 448,48		علاوات و إحتياطات - إحتياطات مدمجة (1)
0,00	0,00		فوارق إعادة التقييم
0,00	0,00		فارق المعادلة (1)
-587 229,28	-1 049 315,99		نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع ((1))
626 635,11	39 405,83		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
0,00	0,00		<b>حصة الشركة المدمجة (1)</b>
0,00	0,00		<b>حصة ذوي الأقلية (1)</b>
<b>14 474 854,31</b>	<b>13 425 538,32</b>		<b>المجموع 1</b>
			<b>الخصوم غير الجارية</b>
0,00	77 500 000,00		قروض و ديون مالية
0,00	0,00		ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
0,00	0,00		ديون أخرى غير جارية
0,00	0,00		مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
0,00	77 500 000,00		<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
			<b>الخصوم الجارية</b>
28 191 168,87	29 119 641,81		موردون و حسابات ملحقة
508 945,00	444 139,00		ضرائب
222 267 012,59	364 855 728,50		ديون أخرى
0,00	0,00		خزينة سلبية
<b>250 967 126,46</b>	<b>394 419 509,31</b>		<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
<b>265 441 980,77</b>	<b>485 345 047,63</b>		<b>مجموع عام للخصوم</b>

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

ميزانية الأصول

N-1 صافي	N صافي	N امتلاكات / أرصدة	N إجمالي	إحالات	الأصول
					أصول غير جارية
0,00	0,00	0,00	0,00		فارق بين الإقتناء - المتزوج الإيجابي أو السلبي
0,00	0,00	0,00	0,00		تثبيبات معنوية
					تثبيبات عينية
0,00	0,00	0,00	0,00		أراضي
62 764 102,62	62 764 102,62	107 800,00	62 871 902,62		مباني
197 987 380,90	234 261 874,96	5 350 131,60	239 612 006,56		تثبيبات عينية أخرى
0,00	0,00	0,00	0,00		تثبيبات ممنوح إمتيازها
0,00	0,00	0,00	0,00		تثبيبات يجري إنجازها
					تثبيبات مالية
0,00	0,00	0,00	0,00		سندات موضوعة موضع معادلة
0,00	0,00	0,00	0,00		مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
0,00	0,00	0,00	0,00		سندات أخرى مثبتة
2 202 349,20	2 202 349,20	0,00	2 202 349,20		قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
0,00	0,00	0,00	0,00		ضرائب مأةلة على الأصل
262 953 832,72	299 228 326,78	5 457 931,60	304 686 258,38		مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
156 975 520,89	286 995 063,73	0,00	286 995 063,73		مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					الحسابات الدائنة - الإستخدامات المماثلة
29 543 979,64	27 956 435,08	0,00	27 956 435,08		الزبائن
1 449 000,00	5 284 283,00	0,00	5 284 283,00		المدينون الآخرون
15 304 733,95	38 458 339,43	0,00	38 458 339,43		الضرائب
0,00	0,00	0,00	0,00		الأصول الأخرى الجارية
0,00	0,00	0,00	0,00		الموجودات و ما يماثلها
19 117 980,43	5 077 470,06	0,00	5 077 470,06		توضيفات و أصول مالية جارية
222 391 214,91	363 771 591,30	0,00	363 771 591,30		أموال الخزينة
485 345 047,63	662 999 918,08	5 457 931,60	668 457 849,68		مجموع الأصول الجاري
					المجموع العام للأصول

ميزانية الخصوم

N-1	N	إحالات	الخصوم
			<b>رؤوس الأموال الخاصة</b>
3 113 000,00	3 113 000,00		رأس مال تم إصداره
0,00	0,00		رأس مال غير مستعان به
11 322 448,48	11 322 448,48		علاوات و إحتياطات - إحتياطات مدمجة (1)
0,00	0,00		فوارق إعادة التقييم
0,00	0,00		فارق المعادلة (1)
-1 049 315,99	-1 232 493,97		نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
39 405,83	-1 009 910,16		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
0,00	0,00		<b>حصة الشركة المدمجة (1)</b>
0,00	0,00		<b>حصة ذوي الأقلية (1)</b>
<b>13 425 538,32</b>	<b>12 193 044,35</b>		<b>المجموع 1</b>
			<b>الخصوم غير الجارية</b>
77 500 000,00	77 500 000,00		قروض و ديون مالية
0,00	0,00		ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
0,00	0,00		ديون أخرى غير جارية
0,00	0,00		مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
<b>77 500 000,00</b>	<b>77 500 000,00</b>		<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
			<b>الخصوم الجارية</b>
29 119 641,81	29 096 773,15		موردون و حسابات ملحقه
444 139,00	995 226,39		ضرائب
364 855 728,50	543 214 874,19		ديون أخرى
0,00	0,00		خزينة سلبية
<b>394 419 509,31</b>	<b>573 306 873,73</b>		<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
<b>485 345 047,63</b>	<b>662 999 918,08</b>		<b>مجموع عام للخصوم</b>

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

حساب النتائج (حساب الطبيعة)

N-1	N	الحالات
89 429 096,96	86 663 840,94	رقم الأعمال
4 908 692,40	16 687 260,07	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و بقية السلع
0,00	0,00	الإنتاج العائت
0,00	0,00	إنتاج الاستغلال
44 337 789,36	61 291 107,01	1 - إنتاج السنة المالية
32 208 469,43	36 799 060,23	المشريات المستهلكة
467 669,42	2 192 669,21	الخدمات الخارجية و المستهلكات الأخرى
32 666 018,06	38 991 719,44	2 - استهلاك السنة المالية
11 671 770,61	12 299 387,67	3 - القيمة المضاعفة للإستغلال (2-1)
7 913 682,97	10 820 641,19	أعباء المستخدمين
216 328,67	171 760,00	الضرائب و الرسوم و مدفوعات العشاءية
3 642 668,97	1 306 986,38	4 - الفائض الإجمالي عن الإستغلال
190,92	8 700,94	المنتجات العمليوية الأخرى
2 486 717,06	2 146 671,96	الأعباء العمليوية الأخرى
0,00	0,00	المخصصات للإحتلاكات و المؤونات
0,00	0,00	إستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
1 067 032,83	-829 984,64	5 - النتيجة العمليوية
133 830,67	402 870,61	المنتجات المالية
2 083 134,39	607 806,84	الأعباء المالية
-1 949 296,82	-204 936,33	6 - النتيجة المالية
-892 202,99	-1 034 920,97	7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
167 063,00	197 673,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
0,00	0,00	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
44 471 818,86	61 702 678,46	مجموع منتجات الأنشطة العادية
46 621 134,84	62 936 172,43	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-1 049 316,99	-1 232 493,97	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0,00	0,00	العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب بيانها)
0,00	0,00	العناصر غير العادية الأعباء (يطلب بيانها)
0,00	0,00	9 - النتيجة غير العادية
-1 049 316,99	-1 232 493,97	10 - النتيجة الصافية للسنة المالية
0,00	0,00	حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
0,00	0,00	11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
0,00	0,00	و منها حصة ذوي الأقلية (1)
0,00	0,00	حصة المجمع (1)

(1) لا تسعمل إلا لتقديم الخشوف المالية المدمجة.

لا اله الا الله  
الله اعلم  
الله اعلم